صورة

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الأولى / العدد الخامس / شباط / ٢٠١٤

ماذا تبقى من المجالس المحلية؟!

«لدي حلم».. مارتن لوثر كينغ.

عن فنون التفاوض ومبادرات حسن النية.

الفهرس

استبيان حول آفاق الحل السلمي في سوريا ٤

الجمهورية التونسية الجديدة والعدالة الانتقالية: مأسسة العدالة والمصالحة وطنياً ١٠

حوار مع الكـاتب الصحفي والشاعر نـارت عبد الكريم ١٨

فيلم «الحياة اليومية في قرية سورية» الوثائقي في سبيل هجاء السلطوي ٢١

كيف كان على التلفزيون السوري الحكومي أن يغطّي مؤتمر جنيـف ٢ ٢٨

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

info@suwar-magazine.org

صادرة عن مـركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

صورة الغلاف: منظمة مرام للإغاثة والتنمية

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

رهانات جنيف ٢ والبدائل المطروحة

كان يفترض أن تكون كل تلك الدماء التي أريقت على أرض سوريا، وكل الألم الذي رافقها حاضراً على طاولة المفاوضات في مؤتمر جنيف٢. وأن تدفع بأصحاب القرار إلى البحث عن مخرج لهذا الجنون الذي تعيشه سوريا منذ ما يقارب ٣ أعوام من تدمير وقتل واعتقال وخطف وتهجير، وأن تضع حداً للفشل الذريع الذي تعيشه السياسة السورية، كان على السياسي الذي يجلس على طاولة المفاوضات أن يضع نصب عينه المدنيين الذي يتقلبون في نار هذا الصراع المدمر في سوريا.

في جنيف كل شيء يوحي أن المفاوضات ستكون طويلة ومريرة، مالم يحدد سقف زمني لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه فوراً من قبل الدول التي ترعى عملية السلام أولاً وأطراف الصراع ثانياً، إذا كان ما يهمهم فعلاً هو وضع المدنيين السوريين، لأن هناك أموراً لا يمكن تأجيلها تحت أي ظرف من الظروف، فقضية المناطق المحاصرة التي تعاني الجوع يجب أن تكون من الأولويات المطروحة على طاولة المفاوضات، كما أن عودة النازحين إلى مناطقهم وبيوتهم وأعمالهم، يجب أن تكون على رأس اهتمامات الفرقاء السياسيين.

مع بدء الجولة الثانية من محادثات «جنيف٢»، يجب وقف العنف الذي يمارسه النظام في العديد من المناطق، وقصف المدنيين بالبراميل المتفجرة، كما أن على المعارضة المسلحة وقف هجماتها على القرى والمناطق الموالية للنظام، وإلا سنجد أنفسنا غارقين في عبثية هذه المحادثات. الخطوة الأولى لوقف العنف في سوريا هي البدء بعملية الانتقال السياسي المتمثلة بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية. وذلك لن يحدث دون إجراءات تثبت حسن نية الطرفين ورغبتهم في الوصول إلى السلام، وعلى رأسها وقف إطلاق النار وفك الحصار والإفراج عن المعتقلين والسماح بدخول منظمات الإغاثة الإنسانية والإعلام المستقل إلى كافة المناطق السورية.

ماذا يعني فشل مفاوضات السلام؟ المزيد من القتل والتدمير والانحدار بسوريا إلى هاوية التقسيم والتفتت، تفاقم مشكلة اللاجئين التي ستشكل عبئاً مادياً واجتماعياً على المجتمع السوري وكل دول الجوار، بل وعلى المجتمع الدولي بأسره، حرمان أجيال من السوريين من التعليم والطبابة وكافة الخدمات الاجتماعية، باختصار تدمير بلد وشعب بأكمله.

إن فشل عملية السلام لا يعني فقط الأطراف المتحاربة، بل نتائجه ستصيب المجتمع السوري بأكمله، وبالتالي فإن قضية السلام هي قضية كل السوريين، وعليهم أن يتحركوا لتحقيقه عن طريق الضغط على كافة الأطراف الممثلة في مؤتمر جنيف، بل وتوسيع تمثيل المؤتمر ليشمل شرائح وقوى اجتماعية لا يمكن حسبانها على أحد طرفي الصراع.

كل هذا في حال كان مفاوضات جنيف قد نظمت فعلاً لإنهاء المأساة السورية وليس لمجرد إدارة الأزمة وإظهار المجتمع الدولي بمظهر المهتم بمصير السوريين، إلا أنه حتى اللحظة لم يُظهر أي طرف محلي أو دولي ما يثبت وجود رغبة أصيلة في الوصول إلى حل حقيقي يجنّب البلاد الآثار الكارثية للصراع الدموي القائم.

ربما يجب على السوريين عدم التعويل بشكل كامل على ما يقدمه لهم المجتمع الدولي، وانتزاع المبادرة المستقلة لفرض واقع على الأرض يرفض استشراء العنف وسيطرة المليشيات المتحاربة، عن طريق المقاومة المدنية والتمكين الاجتماعي للفئات التي غيّب السلاح صوتها، والمبادرة المستقلة لإدارة شؤون الحياة اليومية ذاتياً بعيداً عن إملاءات أي سلطة سورية أو دولية، بما أن جميع السلطات قد فقدت شرعيتها في أعين السوريين إلى الأبد.

ماذا تبقى من المجالس المحلية؟!

«مجلس برزة» فعالية صورية وتعدد مصادر الدعم

محمد كريم

كان التعويل كبيراً على المجالس المحلية من قبل دعاتها والمتحمسين لفكرتها، باعتبارها الشكل الاجتماعي الأمثل لإدارة شؤون المناطق الثائرة، وتلك التي خرجت من تحت سيطرة قوات النظام، والقيام بمهام الإغاثة والدعم الاجتماعي، فضلاً عن التنسيق مع الكتائب المسلحة لجعل السلاح تحت الغطاء الاجتماعي الذي توفره المجالس، وبالتأكيد كانت المجالس المحلية هي اللبنة الأساسية لبناء سورية المستقبل وإعادة إعمارها بعد رحيل النظام.

إلا أن هذه الآمال لم تتحقق بالشكل الذي حلم به الكثيرون، وغدت المجالس ميداناً للمقاولات السياسية بين مختلف أطراف المعارضة و«الداعمين»، مما جعلها عرضة للفساد السياسي والإداري والمالي، إضافة إلى أنها لم تقم بمهامها بالشكل المطلوب.

في البداية عملت عدة أطراف داعمة على إيصال مرشحيها إلى المراكز المفصلية في المجالس، دون الأخذ بعين الاعتبار مقياس الكفاءة أو رضا أهل المنطقة عن هؤلاء المرشحين، ومن ثمّ عملت على دعمهم مادياً وإعلامياً بحيث شكلوا مراكز قوى ونفوذ لهم.

العلاقة مع الكتائب المقاتلة على الأرض علاقة هلامية، حيث لكل مجموعة عسكرية مصدر تمويل خاص بها، ولا يمكننا في المجلس المحلي التأثير على قراراتها وخياراتها.

وفي حالات أخرى تم فرض المجالس المحلية من فوق على المناطق والبلدات، أو إنشاء مجالس خلّبية في مناطق لم تشهد حراكاً ثورياً، وفي الكثير من الأحيان كان رؤساء المجالس مقيمين خارج سورية منذ عقود!!

وإذا كانت الكثير من «المجالس» التي نسمع بها قد أقيمت على هذا الأساس، فهنالك مجالس أكثر ترسخاً، نشأت مع الحراك الثوري دون تدخل أو وصاية من أحد. ولعل مجالس ريف دمشق هي الحالة الأمثل عن المجالس الحقيقية التي نشأت في المناطق الثائرة بمبادرة حرة من أبناء تلك المناطق.

المجلس المحلي لبلدة برزة يتمتع بأهمية خاصة، كونه أول مجلس محلي كامل الأركان نشأ في ريف دمشق، وقد علّقت عليه الكثير من الآمال بوصفه نموذجاً يحتذى به في كل المناطق الثائرة. فما الذي تبقى من هذا المجلس والطموحات التي علّقت عليه؟! هل مازال يمكن اعتباره نموذج الإدارة الذاتية لشؤون الحياة بعيداً عن التدخلات الخارجية؟!

عينّا مديراً مالياً في المجلس المحلي منذ عام ٢٠١٢، ولكن صلاحيات وقدرات ذلك المسؤول كانت صورية لأن كل جهة لها ممولها، وبالنتيجة فكل ما فعلناه كان من باب الشكلية، وبلا مفعول كامل.

«صور» التقت الناشط أبو الخير من برزة، أحد المؤسسين للمجلس المحلي هناك، وسألته عن واقع المجلس حالياً، فأجاب: «على العموم المجلس في برزة بات صورياً، مثله مثل العديد من المجالس في مختلف المناطق». وفي تفسيره لهذا يقول: «السبب الأساسي هو عدم القدرة على السيطرة على قنوات الدعم».

ويسرد أبو الخير المعوقات التي واجهت المجلس منذ تأسيسه ومنعته من أن يتكوّن بشكل صحيح ويأخذ دوره كاملاً: «سأقول لك وبصراحة إن عدداً من الناشطين المدنيين، سعوا بشكل متفرد إلى استقطاب عدد من الشباب في برزة بحكم تسلمهم مسؤولية الإغاثة، كهيئة ناو الألمانية، ودون أخذ مشورتنا كأعضاء مجلس محلي، بحجة أن الثورة ثورة «شباب وصبايا»، رغم أن الشباب كانوا ممثلين بشكل جيد في المجلس»

ويضيف: «تكلمت شخصياً مع العديد من الناشطين والفاعلين لمنع ذلك الالتباس واحترام المجلس ككيان وليد من المفترض أن تتم كل هذه التعاملات من خلاله، لكن أتى الجواب متأخراً جداً من مسؤولة نجدة ناو، التي لم تهتم كثيراً بهذه القضية، مما كان سبباً بإعاقة وتأخر تشكيل المجلس المحلي، وجعله صورياً».

ويسهب أبو الخير في وصف الحالة: «سآتي لك بمثال قد يغني عن الشرح، فعندما يأتي وقت استلام حصة غذائية من لجان الدعم، كنت أخبر مدير الإغاثة في المجلس لاستلامها، أو إرسال أحد ليستلمها، فأجد أن الكثيرين من الناشطين يغضبون وينزعجون لأنني لم أكلفهم بهذه المهمة، وبالتالي لا يوجد اعتراف شامل بشرعية هيكل المجلس المحلي ومؤسساته ومسؤوليه».

ويضيف: «من الآخر، هناك فوضى وعدم خبرة، ليس من الناس العاديين فحسب، وإنما حتى من الناشطين والمثقفين».

وحول علاقة المجلس مع الكتائب المقاتلة في برزة يقول أبو الخير: «العلاقة مع المقاتلين هي علاقة هلامية، حيث لكل مجموعة عسكرية مصدر تمويل، ولا يمكننا التأثير على قراراتها وخياراتها».

ويؤكد الناشط: «عينّا مديراً مالياً في المجلس منذ عام ٢٠١٢، ولكن صلاحيات وقدرات

ذلك المسؤول كانت صورية لأن كل جهة لها ممولها، وبالنتيجة فكل ما فعلناه كان من باب الشكلية، وبلا مفعول كامل».

المصير الواحد هو ما يجعل الجميع ينسّقون بين بعضهم البعض، ويقومون بأدوارهم بشكل متكامل، رغم تعثر المجالس المحلية وهيئات التنسيق المدني والعسكري

ولدى سؤالنا له إن كان المجلس قد تلقى دعماً من الائتلاف الوطني، باعتبار أن الائتلاف بنى جزءاً كبيراً من شرعيته على تمثيل المجالس في هيكليته ودعمها، أجاب أبو الخير: «لا، لا أبدا، إنما كان نتلقى بعض الدعم من مجلس قيادة الثورة، ثم أني لم أسمع بأن المعارضة قد دعمت أحداً، فالداعمون عموماً يدعمون الفصيل الذي ينتمي لهم، وهنا المشكلة الكبيرة، فشبابنا، من مقاتلين وناشطين مدنيين، يقولون دائماً: «يلي بيتجوز أمنا منقلوا عمنا» وعندما ينقطع «العم» عن الدعم، لا يعود عمهم! هذا هو واقع الحال، فهو واقع غير جيد».

في الحقيقة يبدو حديث الناشط البرزاوي مخيباً للآمال، حيث يحوي سرداً تفصيلياً للأسلوب الذي شتت فيه الدعم المسيس والمشروط والفاسد البنية الاجتماعية الصلبة لمجتمعات الثورة، وأفسد كثيراً من إخلاص بعض الناشطين والجهات الثورية، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من النقاط المضيئة في الريف الدمشقي، لعل أبرزها التضامن والتنسيق بين المقاتلين في مختلف البلدات والقرى، مما شكل سداً منيعاً بوجه جيش النظام، وحمى المدنيين من الاجتياحات العسكرية والمجازر الجماعية، يقول أبو الخير: «على الصعيد العسكري هناك تعاون وتكامل مع حرستا ودوما والقابون، ويوجد عدد كبير من المقاتلين البرزاويين في دوما، وفي برزة تمت الاستعانة في بعض الأحيان بمساندة حرستا أو القابون أو ركن الدين. هناك تنسيق كامل غير معلن».

ويرجع أبو الخير سبب هذا التنسيق، الذي استمر رغم فشل الكثير من محاولات هيكلة الثورة، ورغم التشتت الكبير الذي أصاب الثوار نتيجة تعدد مصالح جهات الدعم، إلى: «المصير الواحد والمجرم الواحد، هذا ما يجعل الجميع ينسّقون بين بعضهم، ويقومون بأدوارهم بشكل متكامل، رغم تعثر المجالس المحلية وهيئات التنسيق المدني والعسكري».

استبيان حول آفاق الحل السلمي في سوريا

تحقيق: كمال أوسكان

٨٧٪ ممن شملهم الاستبيان يؤيدون المفاوضات لحل الأزمة السورية
٧٣٪ يفضلون إيجاد حل من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة
٦٪ يرون أن تقسيم سوريا هو الحل لوقف إراقة الدماء

يعتبر مؤتمر جنيف٢ للسلام في سوريا حدثاً استثنائياً في تاريخ الأزمة السورية التي انفجرت منذ ٣ سنوات، حيث يجلس فيها أطراف الصراع لأول مرة مع بعضهم على طاولة المفاوضات بشكل مباشر، بهدف إيجاد حل سياسي ينهي حالة الحرب المستعرة في سوريا والتي أخذت طابع النزاع الأهلي المتعدد الأوجه والمسارات. مؤتمر جنيف٢ الذي تم التحضير له منذ شهور من قبل الأطراف الإقليمية والدولية على أنه المخرج الوحيد للأزمة السورية قوبل بمواقف متضاربة من الأطراف السياسية والعسكرية في سوريا حول مسألة الحضور والمقاطعة، والتي تراوحت بين تشجيع للحضور والتفاوض المباشر من دون شروط أو الحضور بشروط مسبقة أو مقاطعة المؤتمر بشكل كامل لعدم الرغبة بالحلول السياسية والانحياز لخيارات الحسم العسكري.

هذه المواقف المتضاربة لأطراف الصراع تجاه المفاوضات ومؤتمر جنيف٢ انطلقت من نقطة واحدة وهي أن كل طرف يعتبر نفسه الطرف الوحيد المخول بالتحدث باسم الشعب السوري والجهة الوحيدة التي تمتلك الشرعية، دون الاستناد إلى أسس قانونية لهذه الشرعية أو أي معرفة علمية برأي الشارع السوري المنهك من دوامة الصراع المدمر الذي يعصف بالبلاد منذ أن تحول الحراك السلمي إلى صراع مسلح.

أجرى مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا استبياناً حول مفاوضات السلام في سوريا لمعرفة آراء شريحة من السوريين حول رؤيتهم لحل وإنهاء الأزمة الحاصلة. وإيصال أصوات المغيبين إلى صناع القرار ومحاولة دفعهم وحثهم بشكل جدي لإيجاد حلول تنهي الأزمة السورية.

أظهرت نتائج الاستبيان قناعات وآراء المشاركين في القضية السورية ومآلاتها وآفاق الحلول المتاحة والمطلوبة من المفاوضات التي تجري في جنيف، وما يمكن أن تفضي إليه من اتفاقيات لإنهاء العنف المسلح في سوريا.

تناول هذا الاستبيان أهم القضايا التي يمكن أن تطرح على طاولة المفاوضات، وعدداً من مطالب السوريين، وإمكانية إنجازها، خاصة أن المسألة السورية خرجت من أيدي السوريين وأصبحت رهينة بأيدي أطراف دولية وإقليمية.

أحد المشكلات أن كل طرف في المفاوضات يعتبر نفسه الجهة الوحيد المخولة بالتحدث باسم الشعب وأنه الجهة التي تملك الشرعية، من دون الاستناد على أسس قانونية لهذه الشرعية أو أي معرفة علمية برأي الشارع السوري المنهك من دوامة الصراع المدمر

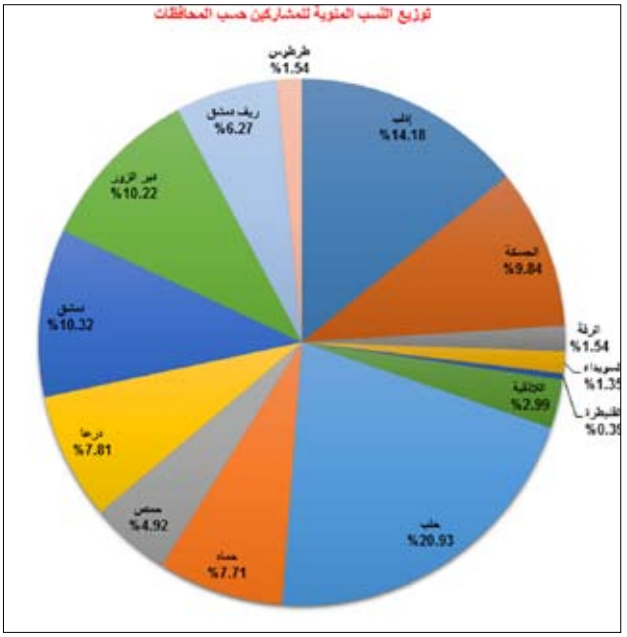

تأييد المفاوضات وعدم القناعة بجدية الأطراف

تضمن الاستبيان ١٨ سؤالاً تتعلق بأفضل الحلول المتاحة لإنهاء الأزمة في سوريا، بالإضافة إلى عدة قضايا تهم الشارع السوري. وقد تم الاعتماد في منهجية العمل على استهداف أشخاص محددين على شبكات التواصل الاجتماعي، كما تم الاعتماد على مكاتب المركز في داخل سوريا الموزعة بين ٩ محافظات في اللقاء مع المدنيين والعاملين في الشأن السوري على مختلف نشاطاتهم، حيث شارك في الإجابة على الاستبيان ١٠٣٧ شخصاً من السوريين، توزعوا داخل سوريا وخارجها. وجاءت النتائج بتأييد أغلبية المستهدفين

هل تؤيد بدء مفاوضات سلام في سوريا؟

لبدء المفاوضات في سوريا بنسبة ٨٧٪ مقابل نسبة قليلة ١٣٪ رفضوا انطلاق أي حوار بين المتصارعين، مع تأييد وجود شروط مسبقة للبدء بالتفاوض بنسبة ٦٣٪ في مقابل نسبة ٣٦٪ لا تود وجود مثل تلك الشروط، كما لوحظ جنوح الإناث إلى بدء التفاوض وإيقاف القتال أكثر من الذكور.

تطرق الاستبيان أيضاً إلى معرفة آراء المشاركين حول جدية أطراف الصراع في إنهاء القتال، وقد أظهرت النتائج أن ٥٧٪ لا يعتقدون بوجود إرادة جدية لدى الأطراف، في حين أن نسبة المتفائلين بوجود هذه الإرادة بين المتصارعين ضئيلة جداً، وقد رأوا أن أطراف الصراع تتبع لأجندات تخدم مصالح قوى إقليمية ودولية، وهو الأمر الذي يمنع وجود إرادة حقيقية في إنهاء الصراع في سوريا ما لم تقبل هذه القوى إنهائه، بينما وجدت نسبة قليلة أن المجتمع الدولي له مصلحة في صناعة السلام في سوريا، انطلاقاً من مصالحه ورغبته في خلق شرق أوسط مستقر، كما أن المجتمع الدولي لديه مخاوف من انتشار التنظيمات المتطرفة في المنطقة والذي قد يهدد السلام العالمي واستقرار المنطقة.

ما هو المطلوب تحقيقه في المفاوضات؟

أطراف الصراع في سوريا أمام استحقاقات كبيرة على طاولة المفاوضات، والرهان اليوم هو إلى أي درجة يمكن للمتصارعين إنجاز المطلوب منهم في المفاوضات حتى يتمكنوا من تحقيق مطالب السوريين في وقف دوامة العنف وإراقة الدماء، وقد جاءت في مقدمة الأولويات المطلوب تحقيقها في جنيف: التوصل إلى وقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله كحد أدنى وفق آراء نسبة ٨٣٪ من السوريين الذين تم استهدافهم وفي الدرجة الثانية يرى ٦٨٪ ضرورة تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً وتوسيع نطاقه والسماح لجميع المنظمات الإنسانية بشكل فوري وبصورة كاملة بالوصول إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. بالإضافة إلى الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية، وإجرائها لشَغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة، وذلك وفق ما يراه ٦٢٪ من السوريين المشاركين في الاستبيان.

وعن الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع الدولي لإنجاح المفاوضات، تنوعت إجابات المستهدفين وتراوحت بين دفع أطراف الصراع إلى الجلوس إلى طاولات المفاوضات والضغط الدبلوماسي عليهم لوقف القتال، وفرض منطقة حظر طيران، والالتزام بعدم إرسال أسلحة إلى طرفي الصراع.

التخوف والخشية من وقوع كارثة إنسانية وتزايد حجم التطرف الذي يجتاح البلاد، نتيجة الأوضاع والصراع الدائر، هو اكثر ما يقلق السوريين

هل مايزال السوريون يتشاركون في الأهداف والآمال

في ظل الصراع المحتدم والحرب المتعدد الأوجه والمسارات منذ ٣ سنوات حاول الاستبيان أن يعرف رأي المشاركين حول تقارب الأهداف والآمال بين مؤيدي النظام ومعارضيه حول مستقبل سوريا، فقد وجدت نسبة ٧١٪ منهم عدم وجود تشارك في هذه الآمال والرؤى بين جمهور أطراف الصراع، ورأوا أن حالة التخندق والانقسام بين السوريين خلقت فجوة بينهم لم توجد أي فرص للحوار نتيجة العنف المتصاعد

من برأيك من الأطراف التالية لديه إرادة جدية في بدء عملية السلام في سوريا؟

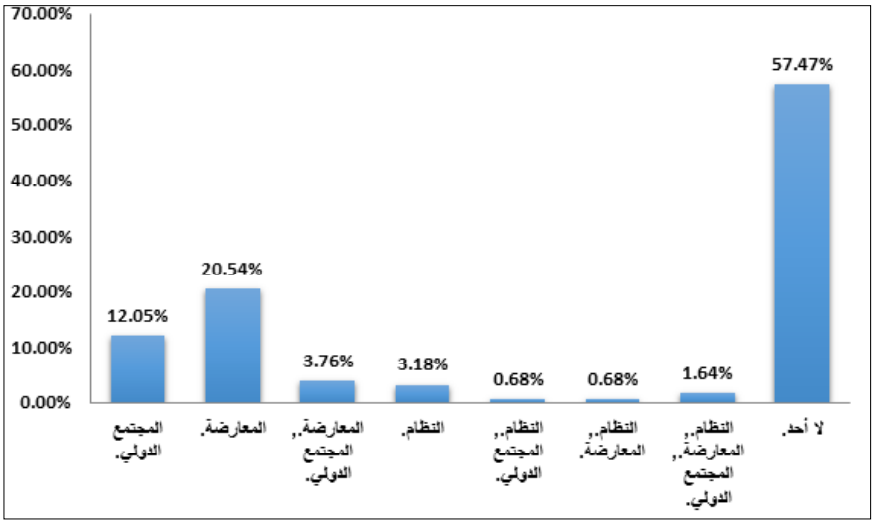

في سوريا، لكن لم تنف النسبة المتبقية منهم أن السوريين على اختلاف آرائهم وتوجهاتهم، يشتركون في هذه الآمال والأهداف حول مستقبل بلادهم.

خطوات بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة

رأى ٧٦٪ من المشاركين في هذا الاستبيان ضرورة تطبيق مجموعة من الخطوات لإعادة الثقة بين الأطراف المتصارعة من أجل استمرار المفاوضات بفعالية، وذلك من خلال إطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المدن والمناطق المحاصرة، وتوقف القتال، بالإضافة إلى مجموعة من الخطوات الأخرى التي من شأنها المساهمة في فعالية المفاوضات كالسماح بدخول المساعدات الإنسانية وعودة النازحين واللاجئين إلى بيوتهم.

الحلول التي يفضلها السوريون لحل الأزمة في بلادهم

وعن الحلول التي يفضلها السوريون والتي قد يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات للخروج من هذه الأزمة، بيّنت الدراسة أن نسبة ٧٣٪ من المشاركين يفضلون إجراء انتخابات حرة وديمقراطية، بينما تفضل نسبة ٢٦٪ استلام المعارضة الحكم، في حين يرغب البعض بتقاسم السلطة بين النظام والمعارضة، كما أظهر الاستبيان أن نسبة ٦٪ يفضلون تقسيم سوريا كحل لوقف إراقة الدماء. وفي حال لم تفض المفاوضات إلى أي حلول وفشلت في الوصول إلى السلام في سوريا أيدت نسبة ٥٥٪ التدخل العسكري الخارجي، في حين رفض ٤٤٪ هذا النوع من التدخل، وكانت النساء أكثر رفضاً للتدخل الخارجي من الرجال.

العسكر والوجهاء يجب أن يكونوا جزءاً من المفاوضات

مع تعدد الجهات والأطراف المشاركة في الصراع السوري وتعدد الفاعلين على الأرض، ترى شريحة واسعة من السوريين أن نجاح المفاوضات مرهون بمشاركة بعض الأطراف فيها، حيث يرى ٧٠٪ ممن شملهم الاستبيان أن وجود العسكرين من طرفي الصراع على طاولة المفاوضات أمر ضروري ومن غيرهم سيكون مصير المفاوضات الفشل، كما أن وجود وجهاء أو قادة المجتمع المحلي في عملية السلام ضروري، حيث أظهر الاستبيان أن نسبة ٧٣٪ من المشاركين يؤيدون حضور الوجهاء والقادة المحليين لإنجاح المفاوضات، إلى جانب التركيز على الأدوار التي يجب أن تلعبها منظمات المجتمع المدني السوري في عملية السلام في حال حدوثها، حيث يرى ٤٧٪ أن منظمات المجتمع المدني يمكن لها ممارسة نوع من الضغط على أطراف الصراع من أجل إقناعهم بالتفاوض، في حين يرى ٣٨٪ أن على هذه المنظمات أن تشارك في المفاوضات كطرف ثالث مستقل.

هل تؤيد وجود شروط مسبقة للبدء بالتفاوض؟

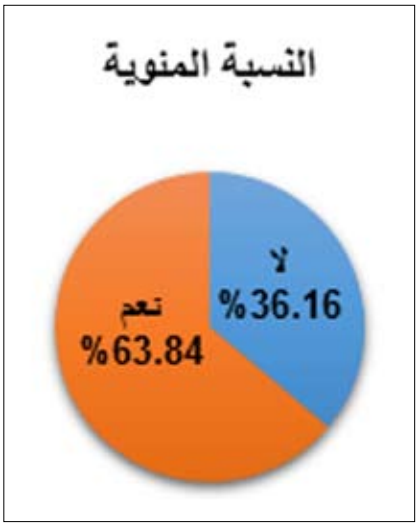

مصير سوريا في حال استمرار القتال

فيما يخص توقعات المشاركين لمصير البلاد في حال استمرار القتال الدائر في سوريا منذ ما يزيد عن سنتين ونصف، كانت نسبة ٧٠٪ من أجاباتهم بأن استمرار القتال يهدد وحدة البلاد وقد يؤدي إلى تقسيمها، وأكثر هذه الإجابات جاءت من محافظتي إدلب وحلب، حيث ترى نسبة ٢٥٪ من المشاركين في محافظة حلب أن استمرار القتال سيؤدي حتماً إلى تقسيم البلاد، في حين أن النسبة ذاتها ترى عكس ذلك في محافظة إدلب.

القلق من كارثة أنسانية وازدياد التطرف في البلاد

الصراع في سوريا أفرز نتائج خطيرة ولم يعد المرء قادراً على التكهن بمسارات الأوضاع في البلاد، وقد فرضت هذه الأوضاع على السوريين الشعور بالقلق على مستقبل أبنائهم في ظل ما تشهده البلاد من تدخلات قد تؤدي إلى نتائج وخيمة، وأكثر ما يقلق السوريين

أي الحلول تفضل؟

بقاء النظام الحالي	٪١,٧
استلام المعارضة الحكم	٪٢٦,٢
تقاسم السلطة بين النظام والمعارضة	٪١٠,٩
إجراء انتخابات ديمقراطية	٪٧٢,٩
تقسيم سوريا	٪٥,٩

ما هو الحد الأدنى الذي يجب أن تحققه مفاوضات السلام عبر جنيف٢؟ (يمكنك اختيار أكثر من بند).

وقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله	٨٣,٥٪
تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً وتوسيع نطاقه	٦٨,٨٪
وضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة.	٤٧,١٪
احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.	٥٢,٤٪
يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال	٦٥,٦٪
يجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك	٥٦,٨٪
قامة هيئة حكم انتقالية كاملة السلطات التنفيذية من الطرفين على أساس الموافقة المتبادلة	٤٩,٨٪
ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع ومكوناته في عملية الحوار الوطني	٥٣٪
إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام	٤٦,٧٪
الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشَغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة	٦٢,٤٪
ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية	٤٦,٩٪

في الصراع الحالي وفق الاستبيان هو الوضع الإنساني المتدهور، حيث أظهر البحث أن ٧٧٪ من المشاركين لديهم تخوف وخشية من وقوع كارثة إنسانية نتيجة الأوضاع والصراع الدائر في بلادهم، كما لم يغب عنهم تزايد حجم التطرف الذي يجتاح البلاد، حيث أن نسبة ٥٨٪ منهم يرون أن التطرف هو أكثر ما يهدد وضع البلاد، في حين يرى ٥٣٪ أن مصير المعتقلين والانتهاكات التي ترتكب من جميع الأطراف هي أكثر ما يخشى منه السوريون إلى جانب هواجسهم من تقسيم البلاد إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه.

كيف ينظرون إلى مستقبل بلادهم

في ما يتعلق بمستقبل سوريا وأولويات المواطنين، أظهرت الدراسة أن ٦٨٪ من المشاركين يطلبون توفير السلام والأمن والاستقرار في سوريا المستقبل بغض النظر عن من سيحكم أو كيف سيكون شكل الحكم، بينما رأى ٣٦٪ منهم أن المساواة للجميع بدون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو طائفي أو جنسي يجب أن يكون متضمناً في دستور الدولة، في حين أن سيادة القانون ومساءلة مرتكبي الانتهاكات جاءت في المرتبة الثالثة بالإضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والاستناد إلى مبدأ فصل الدين عن الدولة. بالنسبة لمن شملهم الاستبيان ضمن ترتيب أولوياتهم بشأن مستقبل سوريا.

كان هذا الاستبيان بالنتائج التي حصل عليها محاولة لتسليط الضوء على أكثر ما يشغل بال السوريين، ونقل رؤيتهم حول آفاق الحل في بلادهم للخروج من حالة الاستعصاء وانسداد الآفاق الذي تعانيه المعضلة السورية بطريقة علمية تعتمد على استقصاء آراء الناس وتقديمها إلى صناع القرار على شكل أرقام واضحة، لتكون دليلاً لمن يريد منهم الخروج من الأزمة وفق ما يريده الشعب السوري لا وفق ما تتطلبه المصالح والأجندات الدولية التي شكلت جزءاً من المشكلة وحملتها مزيداً من التعقيدات، بحيث أصبحت الساحة السورية ميداناً لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية على حساب دماء الشعب السوري.

النموذج التركي في التعايش: الديمقراطية هي الحل؟

باسم دباغ

بنيت هوية الجمهورية العلمانية التركية على محورين أحدهما قومي تركي والآخر إسلامي سني، ولم تعترف الجمهورية في بداية عهدها بأي أقلية دينية أو عرقية، ليتأسس وضع الأقليات مع معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي اعتمدت نظام الملل العثماني الذي لم يكن يعترف إلا بالأرمن واليونانيين واليهود. فمنحت المعاهدة حقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين، ونص أحد بنودها على سيادة أحكام المعاهدة على القانون التركي، وبذلك نجح النظام الرسمي في قصر هذه المعاهدة لتشمل فقط الأرمن واليهود والروم، في حين بقت الأقليات غير المسلمة وغير التركية خارج نطاق المعاهدة. ولم يغير النظام الرسمي تعريفه للأقليات في تركيا منذ عام ١٩٢٣ باستثناء إضافة البلغاريين (المسيحيين من أصول بلغارية) في إسطنبول إلى لائحة الأقليات مقابل أن تضمن الدولة البلغارية حقوق الأقلية التركية في بلغاريا.

قام النظام الرسمي التركي بحل المسألة دون أن يشير إليها، فلا وجود لكلمة أقليات في الدستور، ولاحتى الأقليات التي اتفق عليها في معاهدة لوزان. لكن وبعد مايقارب السبعين عاماً من الرفض، اضطر النظام الرسمي التركي للاعتراف بوجود أقليات أخرى كالأكراد والعلويين، خاصة بعد أن طفى الأمر للسطح مجدداً بعد أن أصبحت تركيا مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، لتوضع مسألة حقوق الأقليات على جدول الأعمال، وذلك في محاولة للوفاء بمعايير حماية الأقليات وفق معاهدة كوبنهاغن، فأصدرت الحكومة آنذاك مجموعة من التشريعات والقوانين لمنح الأقليات بعض الحقوق اللغوية، ومع ذلك تجنبت الحكومة بعناية فائقة أي إشارة صريحة يمكن أن تؤدي للاعتراف بهوية أي أقلية.

من الناحية العرقية والدينية والمذهبية تعتبر تركيا من أكثر الدول تنوعاً، تضم إضافة إلى الأتراك كل من الأكراد والعرب والشركس والشيشان والألبان واللاز والروم، أما من الناحية الدينية فتضم إضافة إلى المسلمين السنة كل من العلويين، سواء البكداشيين (أكراد وأتراك) أو النصيرية العرب، واليزيديين والسريان والكلدان والأرمن واليهود.

واستجابةً لضغوطات وطلبات الاتحاد الأوروبي، تحاول الحكومة التركية الوفاء بالمعايير الأوروبية تجاه حقوق الأقليات، إلا أنها تعرضت للكثير من الانتقادات حول فعالية التزامها بتلك المعايير، وخاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي تم الإعلان عنها في مطلع تشرين الأول من العام الفائت، إذ رأى الكثيرون أنها لم تكن إلا إصلاحات شكلية لم تمنح الأقليات أي حقوق مهمة.

اختزال قضية الأقليات في تركيا بالأرمن والأكراد:

قامت الأقليات في التاريخ المعاصر لتركيا بتمردات نجحت الآلة العسكرية العثمانية ثم التركية بالقضاء عليها، بدءاً من تمرد الأرمن، ومروراً بثورة الشيخ سعيد الكردية، والتمرد العربي في ولاية أنطاكيا بعد ضمها للجمهورية التركية، وانتهاء بالتمرد الأخير الذي قاده حزب العمال الكردستاني الذي أعلن النضال المسلح في العام ١٩٨٤ مطالباً بإنشاء دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا، حيث يشكل الأكراد- وفق إحصائيات غير رسمية- ما يقارب عشرين بالمئة من مواطني الجمهورية التركية الذين عانوا من إنكار شديد لحقوقهم السياسية والثقافية، إلا أن التمرد الأخير بقي حياً رغم كل الحملات التي قادها الجيش التركي ضده، لدرجة وصل به الأمر للتهديد باجتياح سوريا عندما كان النظام السوري بقيادة حافظ الأسد الداعم الأساسي لحزب العمال الكردستاني.

وبعد عهود طويلة من عدم الاعتراف بالأقليات غير المسلمة كالسريان والأرمن، والأقليات المسلمة كالعلويين والعرب والأكراد، نجح القوميون الأتراك باختزال قضية الأقليات إلى قسمين: مجزرة الأرمن وقضية الأقلية الكردية.

المسألة الكردية:

بقيت المسألة الكردية في تركيا تراوح في مكانها حتى مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، ليبدأ المحادثات مع رئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد في جزيرة إمرالي، لإنهاء الصراع الذي كلّف تركيا أكثر من أربعين ألف قتيل في العقود الثلاثة السابقة، وجعل من حزب العمال على قائمة الإرهاب في كل من تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حيث تمت الدعوة في آذار/ مارس من العام الماضي إلى وقف لإطلاق النار، وأمر أوجلان قواته بالانسحاب إلى إقليم كردستان العراق، لكن تم تعليق الانسحاب في شهر أيلول/ سيبتمبر على خلفية اتهام الحزب لأنقرة بعدم القيام بما يترتب عليها تجاه عملية السلام بين الطرفين. لترد الحكومة بإجراء إصلاحات سببت خيبة للأكراد الذين كانوا ينتظرون اعترافاً بالقومية الكردية، أو على أقل تقدير قوانين عفو تسمح لمن ترك السلاح في الجبال بالعودة

إلى تركيا والمساهمة في الحياة السياسية، وهذا ما عبرت عنه بوضوح كل من قيادات حزب السلام والديمقراطية الكردي، وأيضا قيادات حزب العمال الكردستاني العسكرية، ومنهم جميل بايك الذي وصف الإصلاحات بـ«الفارغة»، وقال إن «هذه الإصلاحات لاعلاقة لها بالديمقراطية»، كما أكد بأنها «لا تغير في عقلية التعامل مع القضية الكردية». الأمر الذي أكده تقرير عن مجموعة الأزمات الدولية (international crisi group ICG) بعنوان: «الذئب يبكي: ليس على المخاوف التركية أن تمنع الإصلاحات الكردية»، ويعد هذا التقرير مهماً لفهم أين يقف الأتراك في نظرتهم للأقليات، والحواجز النفسية التي تؤخر حلحلة أزمة الأقليات المستعصية، حيث يؤكد التقرير أن السبب الرئيس الذي يساق في كل مرة لتأخير الإصلاحات هو خوف حزب العدالة والتنمية من ردة فعل عنيفة من القوميين الأتراك قد تخسره شعبيته، لكنه يضيف بالمقابل بأن الشعب التركي وبحسب الإحصائيات والاستبيانات يؤيد عملية السلام وإنهاء الصراع وفق قواعد الديمقراطية، لأن التجربة التركية أكدت بأن الجمهورية لم تنمُ إلا في عهد الديمقراطية، بل ويشير التقرير إلى أنه على حزب العدالة أن يحذر من توابع فشل عملية السلام ودخول البلاد في دوامة العنف مرة أخرى، مما قد يؤدي إلى هزيمة الحزب في الانتخابات وخروجه من السلطة.

ومن ناحية أخرى، فإن المعارضة السياسية القومية التركية مثل حزب الشعب الحمهوري وحزب الحركة القومية اتخذت موقفاً معارضاً بشدة للمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني وللإصلاحات الموجهة للكرد.

المسألة الأرمنية:

لم يتوقف النظام الرسمي عن إنكاره لحدوث أي مجزرة بحق الأرمن على الرغم من الضغوطات الدولية التي تعرض لها سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، بل استمر في تأكيداته بأن ما حصل كان رد فعل شعبي على المجازر التي ارتكبها الأرمن أثناء تحالفهم مع الروس ضد السلطنة في الحرب العالمية الأولى وأن الأعداد لا تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

مخففات التوتر وآمال الحل:

ساهم النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات، والخدمات التي تقدمها الدولة في الولايات الشرقية من تركيا التي تقطنها الأغلبية الكردية، إضافة إلى الاعتراف اللفظي لحزب العدالة والتنمية بباقي الأقليات كالكرد والعرب، وعمله على منح الهوية التركية بعداً يقربها من الهوية العثمانية التي منحت الأقليات الكثير من الصلاحيات في إدارة شؤونها، وإجماع المتصارعين على الاحتكام إلى الحل السياسي بعد فشل الحلول العسكرية، ووجود الاتحاد الأوروبي كأحد أهم ضوامن الديمقراطية التركية، كل ذلك ساهم في تهدئة الصراع وبث الأمل بإمكانية التعايش وإيجاد حلول لمشكلة الأقليات من خلال العمل الديمقراطي، إلا أن ذلك لا ينفي بان تركيا تعيش على خط زلازل أهلية وهوياتية لا بد من الكثير من العمل في سبيل تجنب أخطارها.

الجمهورية التونسية الجديدة والعدالة الانتقالية:

مأسسة العدالة والمصالحة وطنياً

تتميز تونس بين بلدان ما يعرف بالربيع العربي بأنجح تجربة للانتقال السلمي من عصر الديكتاتورية إلى الحكم التعددي الديموقراطي، فبعد ثورتها الشهيرة التي كانت فاتحة الثورات العربية، والتي نجحت بتحقيق أهدافها المبدئية بأقل قدر من العنف والخسائر، حظت تونس بانتخابات جمعية تأسيسية حرة أشرفت على العملية الانتقالية وسن القوانين الملائمة لها، فضلاً عن إعدادها لدستور تونسي جديد اعتبر من أفضل الدساتير وأكثرها ضماناً للحقوق والحريات والمساواة على الصعيد العربي.

ومن أهم القوانين التي أصدرتها الجمعية التأسيسية التونسية قانون «العدالة الانتقالية» الذي يهدف بالأساس إلى جبر الاضرار التي لحقت ضحايا نظامي الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وسلفه الحبيب بورقيبة الذين عانت البلاد تحت حكمهما قمعاً شديداً للحريات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق المواطنين وناشطي المعارضة السياسية والعمالية والطلابية.

تعريفات وطنية جامعة

أعلنت «التأسيسية» أن قانون العدالة الانتقالية يهدف الى «تفكيك منظومة الاستبداد، والفساد السياسي والاقتصادي، وحفظ الذاكرة الوطنية المتعلقة بتاريخ تونس المستقلة في مجال حقوق الإنسان» بحسب الفصل الرابع من مشروع القانون.

وعرَّف مشروع القانون العدالة الانتقالية بأنها «مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم، بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حال الاستبداد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان».

وعرّف الانتهاكات بأنها «كل اعتداء جسيم أو ممنهج على حق من حقوق الانسان، صادر عن أجهزة الدولة أو مجموعات أو أفراد تصرفوا باسمها أو تحت حمايتها.. كما يشمل كل اعتداء جسيم وممنهج على حق من حقوق الانسان تقوم بها مجموعات منظمة».

والاعتداءات «الجسيمة» هي بحسب مشروع القانون «القتل العمد والاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والإخفاء القسري والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمات العادلة».

ونص القانون الذي أقرته الجمعية على إحداث «هيئة الحقيقة والكرامة» المستقلة التي ستتولى رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في عهدي بورقيبة (١٩٥٧-١٩٨٧) وبن علي (١٩٨٧-٢٠١١) وتحديد مقترفيها وإحالتهم إلى العدالة.

كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة

أولى القانون اهتماماً خاصاً بقضيتي «كشف الحقيقة» و«حفظ الذاكرة»، وأكد أن معرفة حقيقة الانتهاكات حق يكفله القانون لكل المواطنين دون المساس بحماية المعطيات الشخصية ومراعاة مصلحة وكرامة الضحايا. والكشف عن الحقيقة هو جملة الوسائل والإجراءات والأبحاث المعتمدة لفك منظومة الاستبداد، وذلك بتحديد كل الانتهاكات وضبطها ومعرفة أسبابها وظروفها ومصدرها والملابسات المحيطة بها والنتائج المترتبة عنها، وفي حالات الوفاة والفقدان والاختفاء القسري معرفة مصير الضحايا وأماكن وجودها وهوية مرتكبي هذه الأفعال والمسؤولين عنها. ويؤخذ بعين الاعتبار عند الكشف عن الحقيقة خصوصية وقع الانتهاكات على النساء والأطفال والفئات الهشة.

أما في مجال «حفظ الذاكرة الوطنية» فقد ركز القانون على أن «حفظ الذاكرة الوطنية حق لكل الأجيال المتعاقبة من التونسيات والتونسيين وهو واجب محمول على الدولة وكل المؤسسات التابعة لها أو تحت اشرافها لاستخلاص العبر وتخليد ذكرى الضحايا».

وحدد قانون المجلس التأسيسي آليات المساءلة والمحاسبة وضوابطها، وعرفها بكونها: «مجموع الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو التنصل من المسؤولية»، وقرر أن المساءلة والمحاسبة من اختصاص الهيئات والسلطات القضائية أو غيرها من الهيئات المختصة حسب

التشاريع الجاري بها العمل، مع تكليف المحاكم العدلية بإحداث دوائر متخصصة في التتبع والتحقيق والمحاكمة يعهد لها النظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طبقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وخاصة منها: القتل، الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي، التعذيب، الاختفاء القسري، الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمات العادلة.

وبذلك أسس القانون لمرجعية وطنية في المحاسبة والعدالة بعيداً عن تدخل الهيئات الدولية، ولكن بالتوافق مع القانون الدولي والمعاهدات العالمية المعنية بحقوق الإنسان.

جبر الضرر وتعويض الضحايا

وفي مجال تعويض الضحايا وجبر الضرر، ابتدأ القانون بتعريف الضحية وهي «كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فرداً أو جماعة أو شخصاً معنوياً. ويعد ضحية أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه للانتهاك. ويشمل هذا التعريف كل منطقة تعرضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج». وبهذا يكون القانون التونسي متفوقاً على العديد من القوانين المشابهة نظراً لإدراجه المناطق المهمشة ضمن تعريف الضحية، مما يجعل ضحايا التفاوت الاجتماعي والطبقي وعدم عدالة سياسات التنمية مشمولين بالعدالة الانتقالية.

وعن آليات التعويض يقرر القانون: «جبر ضرر ضحايا الانتهاكات حق يكفله القانون والدولة مسؤولة على توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية، وجبر الضرر نظام يقوم على التعويض المعنوي والمادي ورد الاعتبار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج ويمكن أن يكون فردياً أو جماعياً ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة».

ويضيف النص القانوني: «توفر الدولة العناية الفورية والتعويض الوقتي لمن يحتاج إلى ذلك من الضحايا، ويتمتع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على معنى هذا القانون بمجانية التقاضي وتحمل المصاريف على الدولة وفق القانون المتعلق بالإعانة العدلية والقانون المتعلق بالإعانة القضائية أمام المحكمة الإدارية ووفقاً للنصوص المنظمة للتسخير في المادة الجزائية».

وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

بموجب هذه النصوص تصبح عملية العدالة الانتقالية والتعويض على الضحايا من صلب مهمات الدولة، بل وركناً أساسياً من أركان شرعيتها، وأصبح لها كيان مؤسساتي وطني مقونن، وعلى هذا الأساس تم إنشاء وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في الحكومة التونسية، والتي استلم حقيبتها سمير ديلو، الناشط الحقوقي والمعتقل السياسي السابق.

أعلنت الوزارة الجديدة مهامها الأساسية ومن أبرزها:

تنفيذ سياسة حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر ثقافتها وضمان ممارستها وفقا للتشريع الوطني والدولي. ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان تقوم على «المساءلة» و«المحاسبة» و«المصالحة» وفقا لمعايير العدالة الانتقالية المقررة وطنياً.

اقتراح وإعداد مشاريع النصوص القانونية المتصلة بحقوق الإنسان. دراسة المعاهدات الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واقتراح المصادقة عليها. التنسيق مع الوزارات الأخرى للمشاركة في تكوين برنامج للتثقيف والتنشيط في مجال حقوق الإنسان. دفع العمل الشبكي في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعيات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية وجميع الخبرات العاملة في مجال حقوق الإنسان في الداخل والخارج. تطوير الشراكة مع الهياكل المعنية بحقوق الإنسان بالوزارات والمنظمات والجمعيات وإنجاز البحوث والدراسات والاستشارات والتقارير حول مجال حقوق الإنسان. المساهمة في تطوير قانون العدالة الانتقالية وتنظيم استشارات حوله.

اقتراح التدابير العاجلة لجرحى وشهداء الثورة التونسية واتخاذ الإجراءات فيها وكذلك العمل على كشف المسؤولين في التعدي عليهم، وبذلك إعادة تأهيلهم مادياً ومعنوياً.

على الرغم من كل المشاكل والانتقادات، تمضي التجربة التونسية في الانتقال الديموقراطي بخطى واثقة، على عكس العديد من التجارب العربية المماثلة، ربما بسبب اختلاف التركيبة الاجتماعية والسياسية في تونس عن بقية الدول العربية، إلا أنها تبقى تجربة شديدة الأهمية وذات دلالة واسعة عربياً، يمكن الاستفادة من دروسها ونتائجها، كحال الثورة التونسية التي ألهمت العديد من الناشطين العرب في سعيهم للتغيير.

«لدي حلم».. مارتن لوثر كينغ

محمد زهير كردية

بعد اعتقال الشرطة للمرأة السوداء التي رفضت أن تتخلى عن مقعدها في أحد الباصات لرجل أبيض، اجتمعت كافة الحركات الرافضة للتمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتخبوا بالإجماع مارتن لوثر كينغ رئيساً لتجمعهم الذي أطلقوا عليه اسم (جمعية تطوير مونتغومري). وقرروا رفع دعوى لإثبات عدم دستورية قوانين التمييز العنصري في الباصات، حينها أوقفت شركة الباصات جميع رحلاتها إلى الأحياء ذات الغالبية السوداء.

حقق السود انتصاراً هاماً عندما حكمت المحكمة العليا بأن التمييز العنصري ضد الطلاب السود في المدارس هو الآخر يشكل أمراً غير دستوري، فكانت تلك الخطوة الأولى في مسيرة الأميال المتلاحقة لانعتاق السود من نير العبودية والقوانين التميزية ضدهم في الولايات المتحدة، حيث تابع مارتن لوثر كينغ المتخصص بالوعظ في دراسته بمعهد اللاهوت في أتلانتا مع رفاقه نضالهم من أجل الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، وراحوا يحرزون الانتصارات المتلاحقة، وفي ٩ أيلول ١٩٥٧ وافق الكونغرس على مشروع قانون الحقوق المدنية، وعلى أثر ذلك أُنشئت مفوضية الحقوق المدنية كهيئة مستقلة، وأُنشئت دائرة للحقوق المدنية تابعة لوزارة العدل.

"لا يستطيع أحدٌ ركوب ظهرك إلا إذا كان منحنياً "

في عام ١٩٥٨ طبع كينغ كتابه الشهير (خطوة نحو الحرية: قصة مدينة مونتغومري). وفي السنة التالية قام هو وزوجته بزيارة الهند، حيث قاما بدراسة أساليب غاندي في اللاعنف، وبعد عودته عام ١٩٦٠ تعرض كينغ لحملة مضايقات من رجال الشرطة ومن أشخاص عنصريين وصلت إلى رمي قنبلة على منزله واعتقاله بتهمة الجلوس في مكان عام لا يحق للسود الجلوس فيه، بسبب نشاطاته المناهضة للعنصرية.

في عام ١٩٦٣ قامت ثورة اشترك فيها أكثر من ٢٥٠ ألف شخص، منهم نحو ٦٠ ألفاً من البيض متجهةً نحو نصب لينكولن التذكاري، فكانت أكبر مظاهرة في تاريخ الحقوق المدنية، وألقى كينغ أروع خطبة له بعنوان (لدي حلم)، وبعد أيام من هذا الحدث توسعت الممارسات العنصرية ضد السود حيث أُلقيت قنبلة على الكنيسة المعمدانية التي كانت زاخرة بتلاميذ يوم الأحد من الزنوج، فما كان على كينغ إلا تفادي انفجار العنف، فصدر في تلك السنة قانون حقوق التصويت الانتخابي الفيدرالي.

بينما أخذت أعمال الشغب مجرى آخر في بداية عام ١٩٦٤، حيث بدأت وتيرة العنف بالتصاعد في مختلف أنحاء البلاد والتي خلفت بسببها عشرات الضحايا من السود في نيوجرسي وإيلينوا وبنسلفانيا وولايات أخرى، خصوصاً مع ازدياد أعمال العنف التي ارتكبها العنصريون البيض من أعضاء منظمة (كوكس كلان) وغيرها.

في نفس العام أطلقت مجلة «تايم» على كينج لقب «رجل العام» فكان أول رجل من أصل أفريقي يُمنح هذا اللقب، ثم حصل في عام ١٩٦٤ على جائزة نوبل للسلام لدعوته إلى اللاعنف، وسهّل الأمر أنّه قسيس، فكان بذلك أصغر رجل في التاريخ يفوز بهذه الجائزة بعمر لا يتجاوز ٣٥ عاماً.

أعمال الشغب التي ذهب ضحيتها عشرات القتلى ومئات الجرحى دفعت مارتن لوثر كينغ والعديد من الزعماء السود إلى توجيه نداء لوقف تلك الأعمال، غير أن ذلك النداء لم يشفع له لدى القناص الذي استهدفه بطلقة في عنقه في الأول من شهر نيسان ١٩٦٨ وهو بكامل أناقته من أجل لقاء جماهيري أمام فندق لوريان والتي أنهت حياته ومسيرته نحو الحرية لشعبه.

الإعلان العـالمي لحقوق الطفـل

أعلنت الأمم المتحدة منذ تأسيسها المبادئ العامة لميثاقها والتي تقوم على أساس الاعتراف بالكرامة الانسانية المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، واعتبارها أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم، وجعلت الإعلان العالمي لحقوق الانسان قاعدة لكل الحقوق الاخرى على اعتبار أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي نوع من أنواع التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.

بناءً على هذه المبادئ الحقوقية أعلنت الأمم المتحدة أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، وأكدت أن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع. وبأن الطفل، حتى تنمو شخصيته بشكل كامل ومتناسق، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية يسودها جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

ورأت المنظمة الدولية أنه ينبغي إعداد الطفل إعدادا كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع، وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء. ووضعت في اعتبارها «أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها» وذلك كما جاء في إعلان حقوق الطفل.

أصبحت اتفاقية حقوق الطفل أول اتفاقية دولية ملزمة قانوناً للتأكيد على تمتع جميع الأطفال بحقوق الإنسان، وتمكينهم من التمتع بطفولة سعيدة، وحمايتهم من قبل جميع الجهات.

وضمن هذه الرؤى والمنطلقات صدر رسمياً إعلان حقوق الطفل عام ١٩٨٩، استناداً إلى أحكام الإعلان الأممي المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، والإعلان العالمي حول حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة. مع التسليم بأن ثمة، في جميع بلدان العالم، أطفالاً يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة، وإدراك أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وتربيته بشكل متوازن، وأهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل بلد، ولا سيما في البلدان النامية.

أصبحت اتفاقية حقوق الطفل أول اتفاقية دولية ملزمة قانوناً للتأكيد على تمتع جميع الأطفال بحقوق الإنسان، وتمكينهم من التمتع بطفولة سعيدة، وحمايتهم من قبل جميع الجهات. وعيّنت الاتفاقية الحقوق التي تؤمّن للأطفال الحياة السعيدة، لخيرهم وخير المجتمع، ودعت كافة السلطات والمؤسسات، والآباء والامهات، والرجال والنساء، لاحترام الحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان والتي تنصّ على ما يلي:

- **أولاً:** يجب أن يتمتع الطفل بجميع الحقوق المقررة في هذا الإعلان. ولكل طفل بلا استثناء أن يتمتع بهذه الحقوق دون أي تفريق أو تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو أي وضع آخر يكون له أو لأسرته.
- **ثانياً:** يجب أن يتمتع الطفل بحماية خاصة، وأن تمنح له الفرص والتسهيلات اللازمة لنموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي، نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة.
- **ثالثاً:** للطفل منذ مولده حق في أن يكون له اسم وجنسية.
- **رابعاً:** يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يكون مؤهلاً للنمو الصحي السليم. وعلى هذه الغاية، يجب أن يحاط هو وأمه بالعناية والحماية الخاصتين اللازمتين قبل الوضع وبعده. وللطفل حق في قدر كاف من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية.

•**خامساً:** يجب أن يحاط الطفل المعوق جسمياً أو عقلياً أو اجتماعياً بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته.

•**سادساً:** يحتاج الطفل لكي ينعم بشخصية، إلى الحب والتفهم. ولذلك يجب أن تتم نشأته برعاية والديه وفي ظل مسؤوليتهما، في جو يسوده الحنان والأمن المعنوي والمادي فلا يجوز، إلا في بعض الظروف، فصل الطفل الصغير عن أمه. ويجب علي المجتمع والسلطات العامة تقديم عناية خاصة للأطفال المحرومين من الأسرة وأولئك المفتقرين إلى كفاف العيش.

للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل

•**سابعاً:** للطفل الحق في تلقي التعليم، الذي يجب أن يكون مجانياً وإلزامياً، في مراحله الابتدائية على الأقل، وتقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولي على أبويه. ويجب أن تتاح للطفل فرصة كاملة للعب واللهو، اللذين يجب أن يوجها نحو أهداف التعليم ذاتها. وعلى المجتمع والسلطات العامة السعي لتيسير التمتع بهذا الحق.

•**ثامناً:** يجب أن يكون الطفل، في جميع الظروف، بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة.

•**تاسعاً:** يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال. ولا يجوز استخدام الطفل قبل بلوغه سن الرشد. ويحظر في جميع الأحوال حمله على العمل أو تركه يعمل في أية مهنة أو صنعة تؤذي صحته أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.

•**عاشراً:** يجب أن يحاط الطفل بالحماية من جميع الممارسات التي قد تدفع إلي التمييز العنصري أو الديني أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، وأن يربي على روح التفهم والتسامح، والصداقة بين الشعوب، والسلم والأخوة العالمية.

•**حادي عشر:** عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بإجراءات إعادة نظر قضائية، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

•**ثاني عشر:** للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل مع مراعاة القوانين المتعلقة باحترام حقوق الغير وسمعتهم وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الآداب العامة.

•**ثالث عشر:** يحق للطفل الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون. وتوفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

•**رابع عشر:** تتعهد جميع الدول بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. واتخاذ جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اجبار الطفل على تعاطى أي نشاط جنسي غير مشروع أو في الدعارة أو في العروض والمواد الداعرة.

مستقبل البلد هو مستقبلهم

لا لتجنيد الأطفال..

12 شباط

اليوم العالمي للأطفال المجندين للحرب

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS

عن فنون التفاوض ومبادرات حسن النية:
التمثـــال الذي ســـاعد في عقد الصـفقة مع إيـــران!

ليلى أحمد

لا تقوم المفاوضات فقط على اقتراح الحلول الوسط وإيجاد صيغ تعبر عن توازنات القوى بين الطرفين المتفاوضين، بل تلعب اللغة والممارسات الدبلوماسية دوراً كبيراً في بناء جسور التواصل بين الفرقاء، خاصة عندما تكون هناك حواجز ثقافية أو تاريخية تسهم في ترسيخ عدم التفاهم بينهم، ولعل مبادرات حسن النية هي من أهم تلك الأساليب الدبلوماسية التي تساهم في بناء الثقة. عادةً ما تكون تلك المبادرات قائمة على اجراءات ميدانية على الأرض كوقف إطلاق النار والانسحاب العسكري من بعض المواقع وإطلاق سراح المعتقلين وأسرى الحرب، للدلالة على حسن النية والرغبة في الوصول لاتفاق ينهي النزاع، ولكن في حال عدم الاتفاق على مثل هذه الاجراءات، أو عدم إمكانية تنفيذها، قد تلعب بعض الإجراءات الرمزية دوراً مهماً في بناء الثقة وإظهار حسن النوايا.

في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران أدت عدة طرق وأساليب إلى الاتفاقية العالمية للحد من برنامج إيران النووي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي: منها لقاءات سرية في عمّان، مفاوضات رسمية في جنيف، ومحادثات هادئة في نيويورك بين مسؤولين سياسيين، وتمثال فضي على شكل حيوان أسطوري مجنح!

أدت الجلسة الأخيرة التي عقدت في أيلول/سبتمبر لعودة ذلك التمثال إلى إيران، حيث اعتبرها المسئولون بادرة حسن نية وصداقة من قبل الولايات المتحدة. تم تنفيذ هذه البادرة من قبل مسئول أمريكي متوسط المستوى في الأمم المتحدة وجد طريقه للتحايل على ٣٠ سنة من غياب العلاقات الرسمية بين البلدين.

لقد عمل هذا السياسي تحت قوانين منعت التواصل مع مسؤولين إيرانيين خلال معظم مهنته، وبسبب الحساسيات بين البلدين، سمح له بمناقشة التحديات مع الإيرانيين بدون أن يعرّف أي طرف عن نفسه.

بدأت المحادثات خلال الصيف، عندما التقى خبراء الشرق الأوسط في إدارة أوباما لمناقشة المسألة السياسية الحساسة: كيف يمكن الاستفادة من فوز الرئيس الإيراني المعتدل في الانتخابات، حسن روحاني، بطريقة تبرز حسن النوايا والاحترام للشعب الإيراني.

اقترح أحد الخبراء أن يصافح أوباما روحاني بحرارة في إحدى جلسات الأمم المتحدة. الآخر اقترح تسجيل فيديو يوجه فيه أوباما رسالة للشعب الإيراني.

لكن خبيراً بالشأن الإيراني جاء بفكرة أخرى، وهي إعادة التمثال الفضي الذي يعتقد خبراء بأنه قد نهب من أحد الكهوف الإيرانية وهُرّب بطريقة غير شرعية، فاستحوذت عليه الجمارك الأمريكية عام ٢٠٠٣، وحفظ منذ ذاك الوقت في أحد المستودعات التابعة للدولة.

لعقد من الزمن، طالبت إيران باستعادة التمثال، والذي اعتبره المسئولون الرسميون جزءاً من تراث البلد الثقافي. وكان يمكن لتلبية مثل هذا الطلب أن يظهر حسن نية الولايات المتحدة، ويقوي موقف روحاني الذي كان وعده بتحسين العلاقات عاملاً في فوزه بالانتخابات. وقد يكون دعم روحاني مفتاح الوصول لأي صفقة بخصوص البرنامج النووي، والتي عارضها المتشددون سواء في أمريكا أو إيران.

«هذه المبادرة لم تكن موجهة للمسؤولين الإيرانيين فقط بل كانت موجهة أيضا للشعب الإيراني». كما يقول أحد المسؤولين المشاركين بالمحادثات.

يعتقد بعض الخبراء بأن التمثال، والذي يعرف باسم «رايتون»، تم صنعه في القرن السابع

قبل الميلاد في ما عرف لاحقاً باسم الإمبراطورية الفارسية، والآن باسم إيران. يتألف التمثال من ثلاث كؤوس على شكل أبواق تنبثق من جسم التمثال، الذي يمثل مخلوقا إسطورياً لديه رأس وجناحي طائر وجسد أسد، عينا التمثال غائرة ومفتوحة باتساع كعيني النسر.

يزعم البعض بأن التمثال كان في مخبأ للتحف بالقرب من الحدود العراقية في الثمانينيات من القرن الماضي، بعيد الثورة الإسلامية في إيران.

«إنها تحفة رائعة من حضارة مميزة»، كما يقول فاريبورز غادار، باحث إيراني عمل كمساعد لوزير الاقتصاد في عهد شاه إيران. «لقد كان اكتشاف هذا التمثال مهماً لمن يعتبرون أنفسهم فارسيين، ولمن يشعرون بالتقدير لهذه الفترة من التاريخ».

في عام ٢٠٠٣، ظهر التمثال بحوذة تاجر الآثار المعروف، هشام أبو طعّام، أظهر أبو طعّام عندما عبر شرطة جمارك المطار الأمريكية في مطار نيويورك العالمي، وثيقة تثبت بأن التمثال من سوريا فتم السماح له بالمرور.

فيما بعد حاول أبو طعّام تقدير قيمة التمثال. وقرر ثلاثة خبراء ممن استشارهم بأن التمثال من إيران، وأشار اثنان إلى أنه كان بجانب تحف أخرى نهبت من الكهف. وكان جامع للتحف قد عرض أن يدفع مليون دولار أمريكي لقاء التمثال، لكن محققي المباحث الفيديرالية أفشلوا الصفقة. ادعى المحققون بأن التمثال قد هُرّب من إيران بطريقة غير شرعية، بالتالي فقد تم إحضاره للولايات المتحدة بطريقة غير شرعية أيضاً. تمت مقاضاة التاجر ودفع غرامة قدرها ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

بقيت قيمة التمثال مجهولة، قال البعض بأنه لا يعود لـ ٢٧٠٠ سنة، بل هو تمثال مزيف حديث. لكن المسؤولين الإيرانيين أصروا على استعادته واعتباره أصلياً.

في إيران، تحدث غادار عن استيلاء الغرب على تحف تعود لبقية الأمم «إنها علامة كبيرة على عدم الاحترام».

عندما أعلن روحاني عن نيته حضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر، قرر مستشارو أوباما أن اللحظة قد حانت للقيام بمبادرة ما، فبعد خطاب أوباما أمام المجتمع الدولي، تلقى دبلوماسي أمريكي رسالة من واشنطن تطلب إعادة التمثال للإيرانيين بدون جلبة قبل مغادرة روحاني بعد يومين.

في المفاوضات بين أمريكا وإيران أدت عدة طرق إلى الاتفاق، منها لقاءات سرية في عمّان، مفاوضات رسمية في جنيف، وتمثال فضي على شكل حيوان أسطوري مجنح!

أخذ مبعوث من وزارة الداخلية الأمريكية التمثال بعلبة بنية عتيقة إلى الدبلوماسي الأمريكي في مكتب الأمم المتحدة في نيويورك. ودعا الدبلوماسي الأمريكي الإيرانيين للقاء لمناقشة أمور روتينية، وقال أن لديه شيئاً ليسلمه لهم قبل مغادرة روحاني. ووافق الإيرانيون على لقائه. حيث يمكن للدبلوماسيين الإيرانيين والأمريكيين إجراء محادثات تقتصر على مواضيع كمساعدة الإيرانيين في فتح حسابات مصرفية أو الحصول على ترخيص للعمل السياسي.

عندما جلس على مقعده، قام بتمرير العلبة للإيرانيين، وقال لهم أن الولايات المتحدة تريد تسليم التمثال لروحاني، نظر الإيرانيون بالعلبة وتأملوا التمثال، ثم وقفوا وشكروا الدبلوماسي.

بعد يومين، تلقى روحاني اتصالاً هاتفياً من أوباما، وهو أول اتصال عال المستوى منذ عام ١٩٧٩، عندما اقتحم مسلحون السفارة

الأمريكية في طهران، وأخذوا رهائن لمدة ٤٤٤ يوماً.

لكن عملية التسليم التي صرحت عنها وزارة الداخلية على موقع تويتر أدت لردود فعل متضاربة.

«هناك خط رفيع بين مبادرة تدل على الصداقة ومبادرة تفضح اليأس للتفاوض» كما قال إليوت أبرامز، وهو مستشار العلاقات الخارجية لريغان وجورج دبليو بوش. «أعتقد أن مبادرة كتحريك حاملات الطائرات نحو الخليج الفارسي كانت ستكسبنا موقعاً أفضل للتفاوض».

لقد استمر الإيرانيون بالقول «نريد منكم أن تظهروا لنا الاحترام» يقول الباحث غادرار «هذه المبادرة تعني: أننا نعيد هذا التمثال احتراما للشعب الإيراني».

بعد عودة روحاني من الأمم المتحدة إلى طهران قال إن «عودة التمثال كانت ديناً مستحق الدفع».

وبعد ذلك بيوم، دعا وزير الثقافة والسياحة الإيراني «النجفي» الصحفيين، ورفع التمثال بسعادة قائلاً: «مبادرة على حسن نية الولايات المتحدة».

ظهرت صور التمثال على الصحف الإيرانية الإصلاحية، بينما غضب المتشددون من تقرب روحاني من الغرب، معتبرين التمثال زائفاً. فقال النجفي: «نحن لا نصد المبادرة، وحتى لو كان التمثال زائفاً فهو ثمين».

حوار مع الكاتب الصحفي والشاعر نـارت عبـد الكـريم

«أنّ نقارع الاستبداد ونناضل ضده لا يعني بالضرورة أنّنا أقل منه استبداداً»

حاورهُ: بيروز بريك

كنـت أحد النـاشطين والمثـقفين المـهتمين بالشأن العام من الشباب الذين واكبوا «ربيع دمشق» وتحركوا بصعوبة ضمن متواليات القمع الموجّه ضد أي حراك مدني أو سياسي ما قبل الثورة /الأزمة السورية وأثناء انطلاقها وخلال شهورها السلمية الأولى. أين ترى نفسك من كل ما يجري الآن من غياب للصوت المدني الـديمقراطي، ووصول للقوى المتطرفة إلى حالية فعالية ونمو ضمن مناطق تسمى مُحررة خرجت عن سيطرة النظام؟

بحكم وجودي خارج سوريا، منذ عامين تقريباً، أرى نفسي كمراقب ومتابع للوضع السوري وبعيد عن الشأن العام، منكفئ على مشاريعي الفردية في عالم الشعر والكتابة، وربَّما ذلك ما سمح لي برؤية الواقع بقدر أكبر من الحيادية والموضوعية. أمَّا بالنسبة للشق الأول من السؤال والذي يتمحور حول غياب الصوت الديمقراطي وظهور قوى متطرفة وخصوصاً في المناطق «المُحررة» فذلك ليس بمستغرب نظراً للصعوبات التي واجهت الثورة وناشطيها في سوريا خلال أعوامها الثلاث، من عدة جهات:

قمع النظام الوحشي والمتواصل، تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته، تفكك المعارضة وهزال أدائها، وأخيراً ظهور الجماعات المتطرفة في المناطق المحررة.

إنَّ فشل المعارضة السورية، التي قدمت نفسها كممثل للثورة ومتحدث باسمها، في إدارة الصراع الدائر، وتقديم نفسها كبديل مناسب في حال سقوط النظام، هو السبب الرئيسي في ظهور تلك التنظيمات المتطرفة في المناطق المحررة، بالإضافة إلى تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته في حماية المدنيين.

ضمن خارطة الصّراع السّوري المتعدّد الأوجه والرّؤوس والإرادات أين يقبع مشروع الدّولة المدنية الديمقراطية برأيك؟ هل كان السوريون الذين ثاروا بغية إحراز تغيير حقيقي حالمين وطوباويين؟ أمْ أنَّ الإرادة السورية استلبت على مراحل، وبات اللّاعب الدّولي مسيّراً ومجيّراً لعناصر الصّراع ومناطقه؟

هنالك عدة تحولات حصلت في العالم خلال العقدين الآخرين – وجاء الربيع العربي محصلة طبيعية لها - وإنْ بدا ظاهرياً أنّ المواطن العربي، عموماً، لم يكن مشاركاً فيها أو متأثراً ولكنه كان على الاقل مراقباً لها وعلى علم بها. منها سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي واندلاع الثورات الملونة في دول المعسكر الشرقي وترافق ذلك مع غزو الفضائيات للعالم العربي الذي ساهمَ بدوره في تحرير الخيال، فحتى الخيال كان تحت سيطرة وتحكم الدولة، بأجهزتها الأمنية والثقافية والتربوية، أو في أحسن الأحوال كان يرتع في الماضي والتراث. والحدث الأهم كان اكتشاف العالم الافتراضي وما قدمه من امكانات لامتناهية لمستخدميه، عبر الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث تذوق المواطن العربي، ولأول مرة، طعم الحرية، حرية التعبير قولاً وكتابةً ورسماً، قبولاً ورفضاً، لقد سقطت جدران كثيرة وزالت حواجز صعبة، حواجز المكان والزمان والمكانة الثقافية والاجتماعية، في هذا العالم الافتراضي. بالإضافة لِمَا قدمتها تلك الوسائط من فرصة للإنسان العربي لكي يعبر عن نفسه بلغته الأم، أي باللغات العامية بعيداً عن اللغة الفصحى وقواعدها الصارمة. وتراجع بسبب ذلك دور الأب الواقعي وتبدل إلى حد كبير موقع المراجع، حيث غدا، على سبيل المثال، «غوغل» مرجعاً يلجأ إليه الإنسان وحتى الطفل بدلاً من اللجوء إلى والديه وممثلي السلطة من رجال دين ومثقفين وساسة أو الاكتفاء بالمصادر التي تتيحها له الدولة.

فالحلم قد تحقق، من حيث المبدأ، في هذا

العالم الافتراضي، حلم المساواة والعدالة في الفرص وحرية التعبير والتواصل، والقدرة على الوصول إلى المعلومات. وتساوى في هذا العالم الافتراضي المُتعلم والأمي، المثقف والجاهل، الغني والفقير، الكبير والصغير، المرأة والرجل، ولم يتبقَ إلاَّ تطبيق هذا الحلم على أرض الواقع ومن أجل ذلك قامتْ الثورة ومازالت مستمرة وسوف تستمر، إنَّها مثل كرة الثلج التي تشكلت على قمة الجبل ولن تتوقف حتى تصل إلى الأسفل حيث الواقع المُعاش. ومن جهة الصعوبات التي واجهت الثورة في سوريا فهي عائدة في جزء منها أيضاً إلى طبيعة النموذج السوري المُختلف عن باقي نماذج الربيع العربي، حيث المجتمع المتعدد الطوائف والأعراق، والنظام الشمولي الذي عمل طوال عقود على وأد الحياة السياسية بالكامل والسيطرة على كل مفاصل الحياة في البلد، بالإضافة إلى موقع سوريا في لعبة المصالح الإقليمية والدولية.

إن فشل المعارضة السورية، في إدارة الصراع الدائر، هو السبب الرئيسي في ظهور تلك التنظيمات المتطرفة في «المناطق المحررة».

مع دخول المعارضة السورية - في عمومها- لميدان التمثيل والمجالس والهيئات والصفقات مع الدول الداعمة وفقدان شخوصها لبريقهم الثوري والنضالي الجاذب، هل تعتقد بإمكانية قيام قوى شبابية جديدة قادرة امتلاك الجاذبية والحضور المُقنع – على أقل تقدير- تمهيداً لسد الفراغ الحاصل سياسياً؟

أنَّ نقارع الاستبداد ونناضل ضده لا يعني بالضرورة أنَّنا أقل منه استبداداً، وغالبا ما

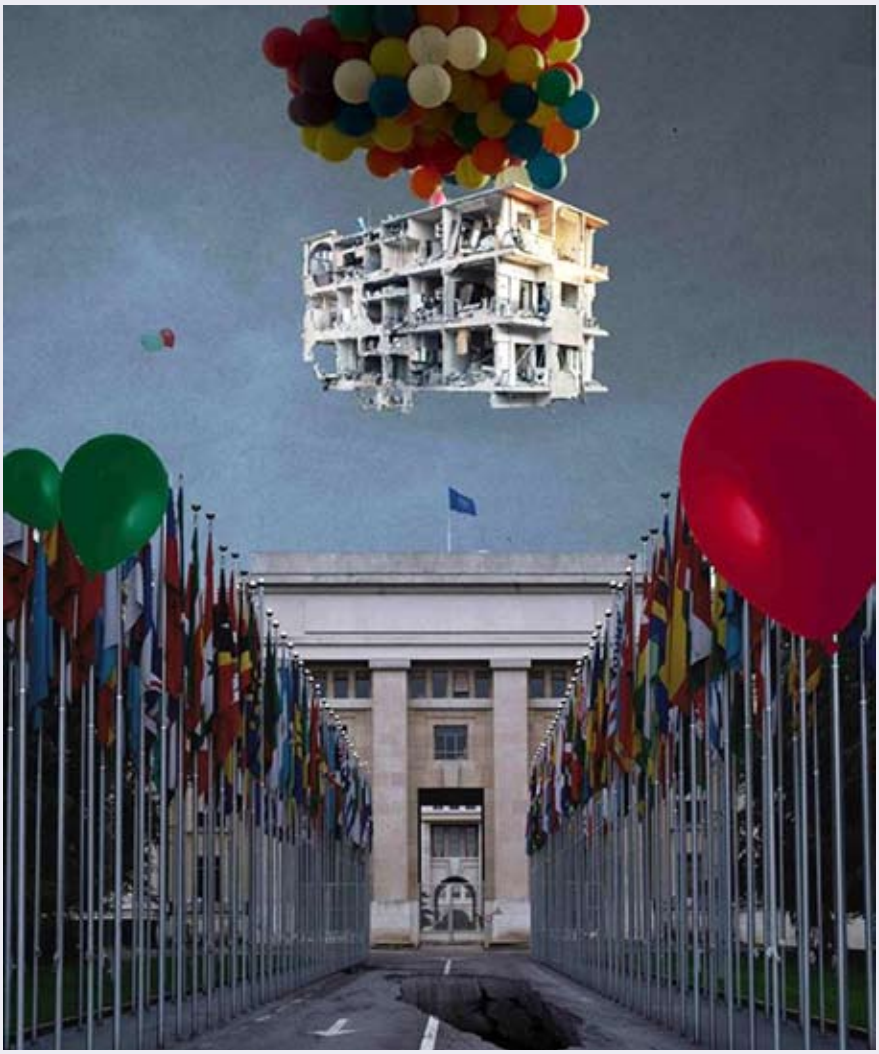

يضمر ذلك الهوس بمحاربة المستبد، تحت يافطة الديمقراطية والحرية، طمعاً بالسلطة ورغبة بالتفرد بها، وذلك ما أشار إليه محمود درويش في إحدى قصائده:

«سنصير شعباً، إنْ أردنا، حين نعلم أنَّنا لسنا ملائكة، وأنَّ الشر ليس من اختصاص الآخرين.»

فمعظم الحركات السياسية التي نشأت في عالمنا العربي في العقود الأخيرة كانت ذات طابع استعراضي، وتجلى ذلك في الفرق الشاسع بين شعاراتها وبرامجها من جهة وسلوكها على أرض الواقع من جهة أخرى. وأداء المعارضة السورية في سنوات الثورة كان خير دليل على ذلك.

أمَّا بالنسبة لزوال حالة الانجذاب إلى ذلك البريق الثوري والنضالي لجيل الآباء من المعارضة السورية، فهو بحد ذاته دليل تعافٍ وتقدم تشهده الساحة السورية، فالثورة بحد ذاتها ليست فقط صراع ضد نظام الحكم بل أيضاً وبالآن عينه، هي تعبير عن صراع الأجيال، ورغبة جيل الشباب بتجاوز الماضي بكل جوانبه، برموزه وقيمه وشخوصه. والطريق الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل بالقدرة على التعلم من تجارب الماضي والاستفادة من الأخطاء، وتبني قيم جديدة قولاً وفعلاً، ورؤية الواقع كما هو بعيداً عن الأيديولوجيا

والمواقف المُسبقة.

كأحد المشاركين في بواكير الثورة السورية، ما مدى تقبلك لوجود تسوية سياسية مع النظام في ظل اقتراب انعقاد جنيف ٢ ؟ كيف ترى أفق الحل السياسي؟ هل تعوّل على أيّ حلّ عسكري؟

في ظل الظروف والأوضاع التي وصلنا إليها لم يعد من الممكن، على الأقل في المدى المنظور، الحديث عن حلول جيدة ومناسبة، وتراجعت مروحة الخيارات المتاحة، فنحن أمام خيار سيء وأكثر سوءاً، وأي تسوية تساهم في وقف آلة القتل والموت جوعاً ستغدو إنجازاً مهماً. أمَّا بالنسبة للحل العسكري فهو مرتهن بوجود بديل عن النظام وهو ما ليس متوفراً لحد اللحظة، فلا أحد يراهن على حصان ضعيف.

نحن أمام خيار سيء وأكثر سوءاً، وأي تسوية تساهم في وقف آلة القتل والموت جوعاً ستغدو انجازاً مهماً. أمَّا بالنسبة للحل العسكري فهو مرتهن بوجود بديل عن النظام وهو ما ليس متوفراً لحد اللحظة.

اشتغلتَ على كتاب «سوريا بين البوعزيزي و١٥آذار» وهو عمل مشترك مع الصحفي السوري عامر مطر، الذي سيصدر قريباً بلغات ثلاث، لم اخترتَ تلك الفترة الزمنية القصيرة السابقة للحدث المفصلي؟ هل كانت غايتك توثيق الإرهاصات والعوامل المباشرة للثورة السورية؟ ما مدى الاستقصاء الذي قمت به، وهل تعتبر الجهود التي بذلتها مع شركائك في العمل كافية وأعطت تلك الفترة حقها في البحث والتوثيق؟

ما نسعى إليه من خلال هذا العمل هو تغطيه وتوثيق تلك الفترة الغامضة من تاريخ سوريا، الفترة الممتدة ما بين الحدين والحدثين الفاصلين، أي بين ١٧ ديسمبر/٢٠١٠ «حادثة البوعزيزي» وصولاً إلى ١٥/ مارس/ ٢٠١١ «مظاهرة الحميدية». وهي وإنْ بدتْ فترة قصيرة نسبياً بمعايير الواقع إلاَّ أنَّها فترة زمنية طويلة وطويلة جداً إذا ما تم النظر إليها بمعايير العالم الافتراضي. إنَّ رحلة الناشطين السوريين، ناشطي البدايات، ضمن العالم الافتراضي وما قدمه لهم من إمكانات وقدرة على اكتشاف ذواتهم وإمكاناتهم بالآن نفسه تستحق التوقف عندها وتوثيقها، بالإضافة إلى أنَّ العمل يسعى للإجابة على عدة أسئلة واستفسارات جوهرية منها:

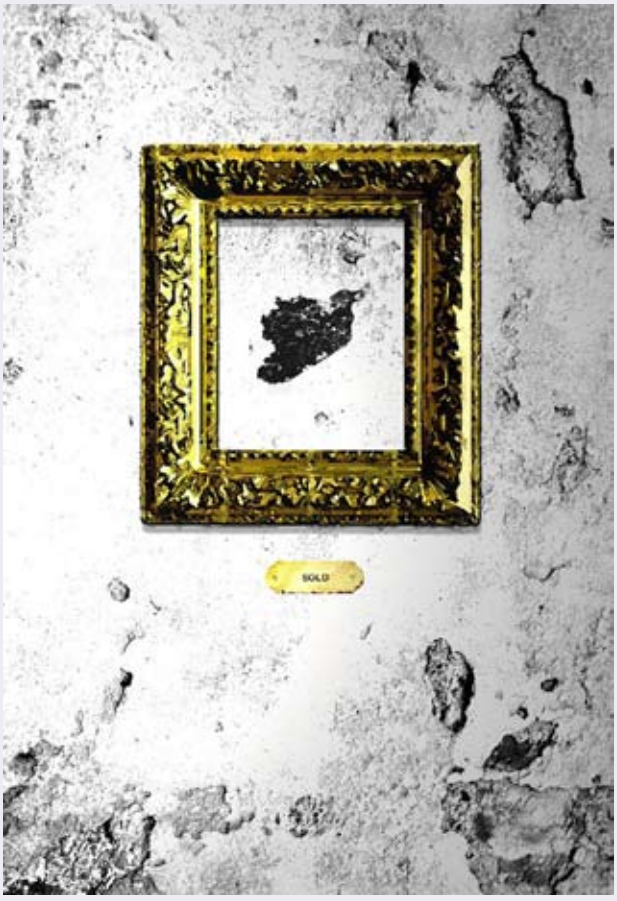

١- هل كانت الثورة السورية نتاج فعل واع مُخطط له، وتراكم جهود متضافرة، أمْ أنَّها مجرد رد فعل وتقليد أعمى لِما سبق؟ أمْ أنَّها مجرد مؤامرة خارجية كما ادعى النظام السوري؟

٢- كيف تلقى الشارع السوري عموماً والنخبة السورية خصوصاً، ناشطين ومعارضين ومثقفين، حادثة البوعزيزي وما تلاها من اندلاع الثورات في تونس ومصر - وما نتج عنها من هروب بن علي وتنحي مبارك – وليبيا واليمن وكيف تفاعل مع كل ذلك؟ وعلى أي مستوى بدأَ ذلك التفاعل والتأثر؟

٣- هل كانت هذه الفترة المُشار إليها آنفاً فترة سكون وصمت، ترقب وانتظار، أمْ فترة تحضير ونشاط وفعالية؟ وأين بدأَ ذلك النشاط ومتى وكيف وفي أي مستوى؟

٤- من هم أولئك الفاعلين والناشطين الذين ساهموا في الوصول إلى ما وصلنا إليه وما هي مصائرهم الآن؟

٥- من جهة أخرى، من ضفة النظام السوري، كيف تلقى حادثة البوعزيزي وما تلاها؟ ما هي الخطوات التي قام بها لحماية نفسه؟

٦- كيف استفادَ السوريون من التقانة الحديثة في مجال الاتصال والإعلام وما مدى توظيفهم لمواقع الاتصال الاجتماعي في تثوير المجتمع وتفجير طاقاته؟.

فيلم «الحياة اليومية في قرية سورية»

الوثائقي في سبيل هجاء السلطوي

علي سفر

توقّع القائمون على صياغة ملامح المشهد الإعلامي السوري في سبعينيات القرن الماضي، كل شيء، سوى أن ينبري مخرج شاب، من داخل المؤسسة الإعلامية والثقافية، إلى صياغة فيلم هجائي من العيار الثقيل، يتناول فيه واحدةً من ركائز الخطاب الديماغوجي السلطوي، ما انفكت الوسائل الإعلامية الرسمية تحاول تكريسها، ألا وهي قصة «الإصلاح الزراعي»، التي كانت جزءاً مهماً في خطاب «الثورة» التي قادها البعث في الثامن من آذار.

عمر أميرلاي، المخرج الذي رحل عن عالمنا، عام ٢٠١١، بدأ عمله في صناعة الأفلام التسجيلية عبر فيلم «محاولة عن سد الفرات»، في العام ١٩٧٠، والذي حاول فيه تلمّس ملامح التطوير في البلاد، سرعان ما اتجه نحو البحث عن ملامح مناقضة، تكمن في الشوارع الخلفية للمشهد الإعلامي الرسمي، يظهر فيها الاستهتار بمصائر مئات الآلاف من الفلاحين البسطاء، الذين تُركوا بين سندان الواقع المتخلّف، المتمثل في بقاء السلطة العشائرية الإقطاعية، وبين مطرقة الجمعيات الفلاحية، التي أنشأها الحزب من أجل تطبيق شعاراته، ليمتزج مع الخطابات الطنانة التي يحتويها النص الإعلامي المُدوّن في كتب التعليم، والإعلام، وصولاً إلى الأفلام السينمائية التي كانت ترسل، عبر السيارات المسماة بـ«الوحدات الثقافية المتنقلة»، إلى الأرياف البعيدة!.. لينتهي الأمر إلى مشهد فانتازي عجيب، يبدأ منه فيلم «الحياة اليومية في قرية سورية»، حيث صور لأولاد لفحت وجوههم شمس الصحراء، وأذابت تعابيرها رياح الخماسين القاسية، وهم يذرون التراب في عين حيوان نافق، متروك في العراء!..

الفيلم الذي تمّ إنتاجه عبر كاميرات المؤسسة العامة للسينما، في العام ١٩٧٤، ووضع التصوّر الأساس له كلٌ من مخرجه، والكاتب المسرحي الراحل سعدالله ونوس، وقام بمونتاج لقطاته التعبيرية الهائلة الدلالات المخرج قيس الزبيدي، قدّم عبر الاسترسال في مشهدية ترسم ملامح أبطال حقيقيين، هم سكان قرية «المويلح الجنوبي»، في محافظة دير الزور، العديدَ من القصص الصغيرة للسكان، الذين يحكون حكايات معاناتهم في سبيل الحصول على الرزق، كما قدّم روايات الآخرين من معلمين ورجال أمن وأطباء موفدين للمنطقة، عن هؤلاء السكان، وبما يكشف عن هوّة كبيرة بين واقع حال القرويين، وبين الشعارات التي يرددها الآخرون، الذين يتحدثون في الفيلم بلغة تكاد تكون استنساخاً بلدياً ومملاً عن خطاب السلطة الديماغوجي.

الواقع الكارثي الذي يعيشه القرويون في «المويلح الغربي»، وفي أرياف سورية كثيرة، كان مخفياً وراء سياسة الترويج للإنجازات التي اتّبعها الإعلام السوري، منذ أن استولت عليه السلطة البعثية، ولهذا كان من الصادم

للقائمين عليه أن ينتهي أميرلاي إلى ما انتهى إليه، في فيلمه هذا، ما جعلهم يستشعرون فيه دعاية مُضادة ومُضلّلة للمنجزات التي يروّجون لها!.. فكان أن تمّ منع عرض الفيلم، على رغم كونه من إنتاج المؤسسة الرسمية ذاتها، غير أن الصدى الذي تركه في عقول من شاهدوه، كان كافياً للحديث عنه بوصفه علامة فنية راسخة، ومؤثّرة على ملامح تجربة تسجيلية مهمة في سوريا، التي لم تكن تعرف الفيلم التسجيلي، سوى عبر ما كانت تقدّمه المؤسسات الرسمية من أفلام دعائية تروّج للسلطة، التي لا يخالج وجودها أيّ شائبة، لا في الفكر، ولا في الممارسة.

بالتأكيد، كان لاشتغال أميرلاي اللاحق على أفلام مشابهة، تتناول الواقع السوري أثره في العودة إلى قراءة بدايات تجربته، التي يشكّل هذا الفيلم اللبنة الأولى والأساسية فيها، والتي تكشف عن حسّ سياسي ساخر في عمقه من آليات عمل السلطة، عبر الاشتغال على مواضيع قد تبدو هامشية، ولكنها تضعنا في عمق الأزمة البنيوية، التي عاشتها وتعيشها السلطة في المنطقة العربية.

إدلب بريس - مدينة السرمين -حلب

عدسة شاب معراوي - معرة النعمان

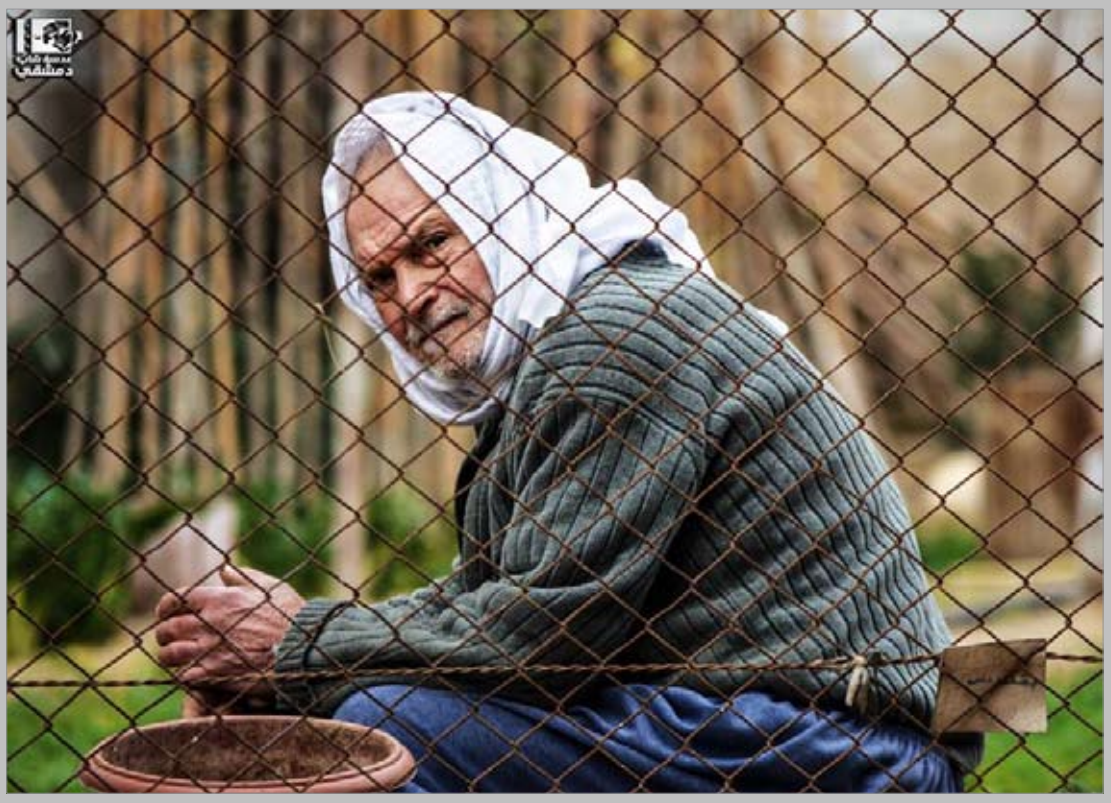

عدسة شاب دمشقي - دمشق، الغوطة الشرقية

لبنى مرعي - دركوش، إدلب

توزيع الثـروة وآلياتها في الدولة

سامح رفاعة

يمكن تعريف إعادة توزيع الثروة على أنه اقتطاع جزء من أموال الأغنياء وردها إلى الفقراء لتضييق الفجوة بين الشريحتين عبر عائدات الضرائب التي تؤخذ من الأعلى دخلاً، لتنفقها الدولة لتحسين أوضاع الفقراء بطرائق مختلفة. ولابد من إجراء ربط بين هذا المصطلح وبين مصطلح الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد على أنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي لدولة ما على عدد السكان لهذا البلد، وهذه النسبة تتفاوت بين الاقتصاديات العالمية وفقاً للثروة المحلية لكل بلد، وتبعاً لسيطرة هذه الاقتصاديات على الحركة التجارية وقدرتها على التوجيه السياسي الذي يلعب دوراً كبيراً في تعزيز موقعها التفاوضي في الصفقات التجارية.

وفي دراسة أجراها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية (تقرير جامعة الأمم المتحدة)، تبين أن ١٪ من الأثرياء يمتلكون ٤٠٪ من الأصول العالمية، وأن ما يمتلكه نصف البالغين في العالم بالكاد يصل إلى ١٪ من إجمالي الثروة العالمية.

وفي معرض تحليل المدارس الإقتصادية لهذا التفاوت، نعرض تحليل لأهم هذه المدارس، ففي حين أن المدرسة الماركسية ترى أن توزيع الثروات يجب أن يستند إلى احتياجات الفرد بدلاً من الطبقة الاجتماعية أو عوامل أخرى من هذا القبيل، نجد أن المدرسة الليبرالية المدافعة عن الحريات لا تتخذ أي موقف بشأن التفاوت في الثروة، ولكنها تعتقد في المساواة أمام القانون بغض النظر عن ما إذا كان يؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الثروة أم لا.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد على أنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي لدولة ما على عدد السكان لهذا البلد.

ودائماً ما كان للنظم الإشتراكية (سوريا مثالاً)، طريقتها الخاصة بإعادة توزيع الثروات الوطنية على مواطنيها، وذلك عبر تأميم المنشآت الاقتصادية وإنشاء الجمعيات العمالية والفلاحية والصناعية، إضافةً إلى فرض القوانين الضريبية التي في ظاهرها تحابي الطبقات الأقل دخلاً على حساب أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

وقد أفرزت هذه الآليات من بين ما أفرزته العديد من المشاكل الهيكلية تبعاً للارتجالية في القرار الاقتصادي غير المدروس والذي تتميز به هذه النظم بشكل عام، ومن أهم هذه المشاكل: تزايد نسب البطالة المقنعة في المؤسسات العامة بشكل خاص والناجمة عن سياسات التوظيف الحكومية النابعة من نهجها وفكرها الاشتراكي القائم على تنفيذ فكرة توزيع الثروات العادل عن طريق توظيف أيدي عاملة حتى لو لم تتوفر الحاجة الحقيقية لذلك.

وبالنظر إلى الدول النامية – اصطلاحاً - نجد العديد من الآليات التي تكفل إعادة توزيع الثروات والتي تكون مصونة بقوة القانون. وليس آخر هذه الآليات الضمان الاجتماعي للفرد والخدمات الطبية المجانية، حيث تظهر جودة هذه الخدمات تبعاً للقدرة الاقتصادية

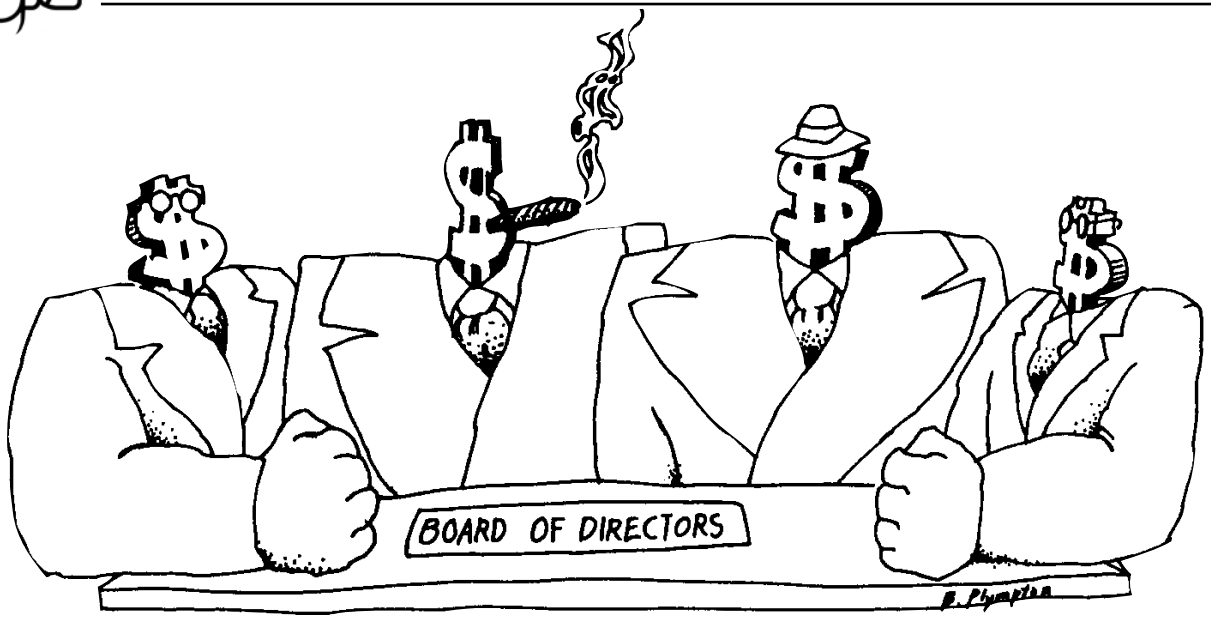

الكبيرة لهذه الدول والفائض الاقتصادي المتراكم عبر الزمن. وتظهر فكرة توزيع الثروات للعيان واضحة في البنية التحتية لهذه الدول من مرافق عامة حيوية تسهل الحياة وتؤمن العيش الكريم لأبنائها.

لعل الحامل الفكري والثقافي والعلمي المشترك لمصطلح توزيع الثروات، يستند استناداً كبيراً على مبدأ المحاسبة القانونية للأشخاص القائمين على تنفيذ سياسات إعادة التوزيع ، ففي المحاسبة القانونية ضمان لتطبيق هذه الإجراءات تطبيقاً سليماً يحفظ للمواطن حصته وحقه العادل في ثروات بلده.

يستند توزيع الثروة على مبدأ المحاسبة القانونية للأشخاص القائمين على تنفيذ سياسات إعادة التوزيع ، ففي المحاسبة القانونية ضمان يحفظ للمواطن حصته وحقه العادل في ثروات بلده .

إن احتكار فئة غالبة وقليلة لثروات المجتمع يعتبر المحرك الرئيسي لثورات العالم، هذه الثروات التي أدت إلى تغييرات كبيرة في النظم الحاكمة القائمة وأجبرتها على إعادة النظر في سياساتها لصالح خدمة الفئات الأكثر استضعافاً.

ولعله من نافلة القول أنه لا يمكن الحديث عن التنمية وتقديم الخدمات الجيدة للمواطنين في ظل غياب العدالة في التوزيع ، حيث أن الغاية الأساسية لعملية التنمية هي الاستثمار في الإنسان وتأمين متطلبات عيشه الكريم، وهذا يتطلب الكثير من النظم القانونية المدعمة بقوة التنفيذ من قبل كادر مؤهل على جميع الصعد العلمية والفكرية والأخلاقية بشكل خاص.

ولما كانت العدالة الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من الصورة الكلية للعدالة الحقوقية، كان لا بد من توزيع الثروة الاجتماعية توزيعاً يرتبط بالحقوق الواجبة، وبتعبير آخر فإن تصميم حق ثابت واجب للفقراء في أموال الأغنياء إنما يساهم ـ بشكل فعال ـ في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية التي خلقها من البداية التفاضل التكويني أو الاجتماعي بين الافراد.

ولا شك أن التبادل الاجتماعي الأخلاقي بين الأفراد ـ وهو التبادل الناتج عن إرجاع المنفعة التي يحصل عليها الفرد بطريق ما ـ يرتبط أصلاً بقضية (العدالة الاجتماعية). فالعدالة الاجتماعية تعني أيضاً بأن الفرد إنما يأخذ أو يقدم للآخرين بما لا يتجاوز حدود المنفعة الشخصية لبقية الأفراد. ولذلك كان الأجر العادل، والسعر المناسب، والتبادل المتوازن بين الأفراد من أهم عناصر تحريك الثروة الاجتماعية في النظام الاجتماعي. على عكس الاحتكار، والاستثمار الظالم، والإجحاف بأجور العمال؛ فهذه العوامل الأخيرة كلها تسبب إرباكاً للسوق التجاري في المجتمع والدولة.

إن التحركات الثورية الأخيرة في العديد من البلدان العربية والتي أطاحت بالعديد من الأنظمة، لم تكن إلا نتيجة للظلم وعدم العدالة في توزيع الثروات بين أبناء الوطن الواحد، والتي خلقت فجوة لا يمكن ردمها بسهولة، وعليه، لابد أن تتوحد كافة الجهود على كافة الأصعدة لخدمة الإنسان من أجل توفير حياة كريمة له وتقديم الخدمات له من دون أن تنتهك كرامته، وعلى القائمين على القرار الاقتصادي أن يعوا حقيقة أن تحسين الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على حياة المواطن وتوزيع الثروة بشكل عادل ضمن أطر قانونية تسمح بمحاسبة الفاسدين والمقصرين ستجنب البلاد ويلات الحروب والكوارث الاقتصادية ..

منظمة سما لحقوق الإنسان في سوريا

هي إحدى المنظمات التي نشأت خلال فترة تحول مفهوم المجتمع المدني في سوريا. وهي منظمة مجتمع مدني مستقلة أنشئت من قبل مجموعة الشباب السوريين المتنوعين فكرياً وعقائدياً، اجتمعوا بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب السوري، والتي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بهدف رصد هذه الانتهاكات عن طريق تحليل الواقع وصياغة الحلول وتطبيقها، ومساعدة المجتمع على النهوض بنفسه، انطلاقاً من إيمانهم بقيم الحرية والعدالة والعيش المشترك.

تؤمن المنظمة بالمساواة وعدم التمييز بين جميع فئات المجتمع، واحترام كرامة الإنسان وثقافة المجتمع الذي تعمل به. فهدف المنظمة الأساسي هو بناء مجتمع سوري واعٍ لحقوقه وواجباته.

أما بالنسبة لمشاريع منظمة (سما لحقوق الانسان):

١-من منطلق حق الطفل بالتمتع بالرعاية الصحية والنفسية على حد سواء قامت منظمة سما:

-حملة دعم نفسي للأطفال في محافظة الحسكة/مدينة القامشلي بالتعاون مع منظمة (أريدو).

-حملة دعم نفسي في مدينة ديرالزور.

-المشاركة بحملة (مستقبلهم بأيدينا) لمكافحة شلل الاطفال بدير الزور.

٢-لتقليل مخاطر نشوب حرب أهلية مرتقبة، قامت منظمة سما عن طريق مدربيها المختصين بعدد من مجالات التنمية المجتمعية ورشات عمل ومحاضرات:

-المقاومة اللاعنفيه.

-فض النزاعات.

-السلم الاهلي.

-التخطيط الاستراتيجي.

منتدى الخـــابور المـدني

منتدى سوري قام بتأسيسه مجموعة من السوريين المهتمين بالشأن الثقافي والمجتمعي، وهو من أجل الأنسان، من أجل أن نحيا بحب وسلام وأمل بعيداً عن عبثية الموت ولغة الظلام.. وقد أُطلق عليه هذا الأسم لما للخابور من خصوصية حضارية وتشاركية وقيمة تاريخية متميزة.

Khabour.cf@hotmail.com

الغاية والهدف

على مدى مايقارب الثلاث سنوات من عمر الثورة السورية وحراكها حُضّر كل شيء، وجُرب كل شيء، فقط الفكر غُيّب والثقافة حيدت.. ولضرورة العودة بالروح التي تشظّت، والخروج بالإنسان السوري من حالة العدم والرعب والغربة والمعاناة والتشتت، وإرساء السلم الأهلي وتنمية مفهوم السلام وصناعته وموارده والمشاركة في عملية العدالة الانتقالية المأمول العمل بها قريباً.

لكل هذه الاعتبارات أنشىء هذا المنتدى الذي هدفه أيضاً تفعيل الحياة الثقافية والفكرية وإعادة مأسستها من جديد، وذلك لخلق قاعدة فكرية ثقافية جديدة، تعتمد الفكر الديمقراطي المدني التعددي، الذي يرسخ قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والثقة والتشاركية الحقة.

الفئة التي يتوجه اليها المنتدى

الشعب السوري بجميع شرائحه العمرية والاجتماعية، الصغير والكبير، المرأة والرجل، ولجميع المكونات والأطياف، الهدف الأول والأخير هو الإنسان السوري.

الأنشطة التي يستعد المنتدى للقيام بها

كافة الأنشطة الإبداعية والفكرية، وأيضاً المساهمة وعبر ضوابط وآليات محدودة ومدروسة بخدمة المجتمع والأهل في الداخل عبر تفعيل التواصل الاجتماعي إيجاباً، وأيضاً السعي إلى تأمين المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى مستحقيها بالشكل الأمثل.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

اليونيسف (بالإنكليزية:UNICEF) وهي اختصار لـ«United Nations Childrens Emergency Fund» أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة. تأسست في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ بفضل تصويت بالإجماع في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقرر وقتئذ أن يقوم صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة -كما كان يعرف آنذاك- بتقديم إغاثة قصيرة الأمد للأطفال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وقد كانت اليونيسف -كما هي الآن- تموَّل بالكامل من التبرعات. وعندما لُبيت احتياجات أطفال أوروبا فور انتهاء الحرب، استمرت اليونيسف في عملها بوصفها منظمة تابعة للأمم المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» هي الوكالة الحكومية الوحيدة المكرسة للأطفال، والمفوضة من قبل حكومات العالم لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاهيتهم. وتشترك منظمات المجتمع المدني، بما فيها الشركاء من المنظمات الدولية غير الحكومية، بشكل كبير في أعمال اليونيسف في ١٥٨ دولة تمارس فيها اليونيسف نشاطها. أصبحت اليونيسف الوكالة الرائدة في العالم فيما يتعلق بشؤون الأطفال. واليوم هي تعمل في أكثر من ١٩٠ بلداً، بحيث تعمل مع الناس والشركاء لجعل العالم مكانا أفضل للأجيال القادمة.

موقع شبكة الصحفيين الدوليين

موقع شبكة الصحفيين الدوليين (IJNet.org) هو الموقع العالمي الرئيسي للصحفيين والمديرين الإعلاميين للاطلاع على فرص التدريب وبناء شبكات من العلاقات. وفي النشرة الإلكترونية الأسبوعية الصادرة عن الموقع ترد تقارير حول أحدث الابتكارات والمصادر والجوائز. يُنشَر موقع شبكة الصحفيين الدوليين باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفارسية والبرتغالية والروسية والإسبانية، كما أن مستخدميه ينتمون إلى أكثر من ١٨٥ دولة. كما تقوم الجهات المانحة ومجموعات التدريب الإعلامية باستخدام موقع شبكة الصحفيين الدوليين لنشر أعمالهم في مجتمع متنامٍ مكرّس لتحسين العمل الصحفي والارتقاء به.

شبكة الصحفيين الدوليين هي أحد أكبر المصادر الإلكترونية الإعلامية في العالم. وهي خدمة إلكترونية للصحفيين ومدراء الإعلام وخبراء المساعدة الإعلامية والمدربين الإعلاميين وكل من لديه اهتمام بحالة إعلام حول العالم.

مهمة الشبكة هي إطلاع الصحفيين على الفرص والمعلومات التي يحتاجونها لتنمية مقدراتهم الصحفية ورفع المقاييس الصحفية في بلدانهم. يداً بيد مع هذه المهمة، تعمل شبكة الصحفيين الدوليين بكل جهودها لتعقب جهود التدريب والتنمية والمساعدة الإعلامية في أكثر من ١٥٠ بلداً، وتساعد المانحين والمنظمين على تجنب التكرار والاطلاع على البرامج التدريبية والتطويرية المبدعة في جميع أنحاء العالم.

كيف كان على التلفزيون السوري الحكومي أن يغطّي مؤتمر جنيـف ٢

رشا عبـاس

كان المرء متشوقاً حتماً لمتابعة التغطية الإعلامية الرسمية لمؤتمر جنيف٢، وقد ملّ التقاط الدعابات بين الفينة والأخرى عن الوكالة الرسمية المنفصمة وسريالية التلفزيونات الحكومية.

ولكن ياللخيبة! كل ما جناه المرء هو ذلك الشريط التعريفي بسعود الفيصل على أنّه «وزير خارجية أسرته». ياللفرص الثمينة الضائعة! لم يكن على إدارة التلفزيون أن تقبل بأقل من تجييش الإمكانيات الابتكارية والتقنية الجبارة لكوادرها لتغطية المؤتمر. من المقترحات المفيدة مثلاً:

تغطية صورية هادفة:

* يتمّ النبش في أرشيف التلفزيون عن فيلم وثائقي يتناول حياة الأدغال المتوحشة.

* يسلّم الفيلم لمخرج البث المسؤول عن نقل مجريات المؤتمر.

* بحرفية بالغة يتم نقل كلمات وفد النظام وأصدقائه وحدها وتغطية أية كلمة للوفد المعارض وأصدقائه بمقاطع من الفيلم.

* في هذه الحالة ستصبح التغطية شيئاً شبيهاً بـ: كلمة بان كي مون - كلمة لافروف - تماسيح سابحة - كلمة وليد المعلم - فرس النهر يتثاءب وهكذا. (مع الانتباه لتغطية مقاطعة بان كي مون الوقحة للمعلم بما يناسبها من لقطاتٍ لهجرة أسراب مالك الحزين).

* نفس التقنية يتم تطبيقها مع المؤتمرات الصحفية للأعداء، فتُترك أسئلة المراسلين الرسميين وحدها ومن الممكن أن يتم التنويع لتؤخذ لقطات من الأرشيف لسباق السيارات العالمي ويتم التقطيع بينها وبينَ أسئلة مراسلي وكالة سانا والتلفزيونات الرسمية بحيث لا يُنقل غيرها من المؤتمر ليصبح التسلسل: سؤال المراسل – سيارة مسرعة – سؤال المراسل – سيارة مسرعة.

اللعب على الإيحاء

لنكن صريحين. مالذي سنستفيده من نقل الإحراج الذي تتعرض له رموز وطنية مثل المعلّم وشعبان الذين وجدا نفسيهما بين براثن وكالات ووسائل إعلامية متآمرة بأسئلة صفيقة لم يتم الاتفاق عليها مسبقاً ولم تنل الموافقة الأمنية؟ كان من الوارد أن يتم الاستغناء بشكل كامل عن النقل الحي لمجريات المؤتمر والاكتفاء إلى جانب الشرائط الإخبارية المقتضبة بعرض البرامج اليومية المنوّعة بشكل عادي وفي ذلك رسالة شجاعة وواضحة بالاستخفاف بمجريات المؤتمر، مع توجيه رسائل معنوية لاشعورية مدمرة لنفسية الأعداء المتسمرين أمام شاشة التلفزيون الحكومي ليلاً نهاراً، بشكلٍ لماح وذكي. مثل:

* برنامج مخصص للمشاكل الحياتية والاجتماعية: تستضيف الحلقة تزامناً مع مؤتمر جنيف أخصائياً بحل المشاكل الزوجية لمناقشة مسألة الخيانة بين الزوجين، ثم يتم اللعب على الكلمات حتى يتحول الحوار إلى لطشة قوية لخونة الوطن والغمز من طرفهم (شكراً كنت أتمنى منذ وقت طويل أن أستخدم عبارة الغمز من طرفهم في مكان ما) مثل: «ولكن دكتور، هل تعتقد أنّ على الزوجة الخائنة أن تسامح زوجها الذي خانها مع عشيقة خارجية كما نرى في المسلسلات «التركية» التي تعرض طيلة الوقت على القنوات «السعودية»؟ (مع نظرات نارية لدى لفظ اسم الدولتين) الدكتور: «أظنّ أنّ قمة التسامح مع الخونة من أمثال هذا «الزوج» هو شنقهم في الساحات العامة».

* تجنيد التقارير المنوّعة لبث رسائل تهديد مبطنّة، مثل تقرير منوّع عن محلات اللحامين مع التركيز على الأدوات الحادة والذبائح المتواجدة في هذه المحال، وتصوير مراحل فرم اللحم ببطء مع أخذ الجمل الأكثر تأثيراً من شهادات اللحامين التي تبدو تهديداً، وتصويرها مع التركيز على وجه اللحام وهو يرقّص حاجبيه: «ننفذ الفرم بهدوء.. وبدقة».

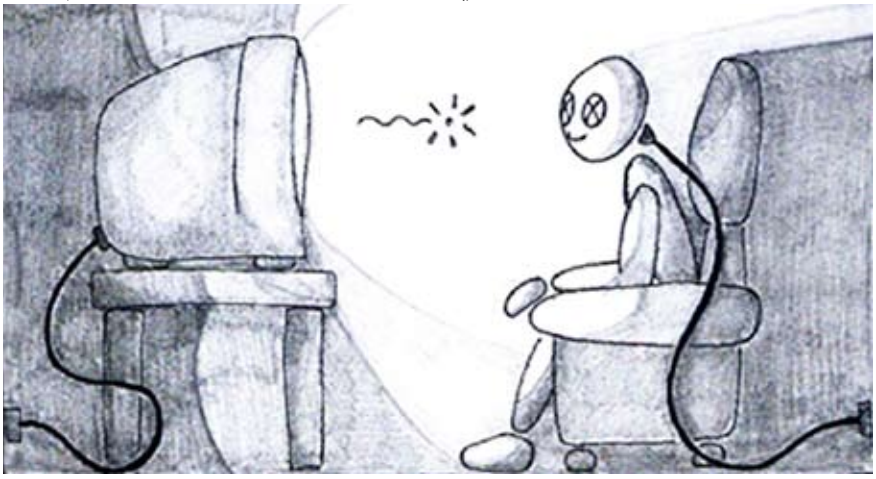

عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا

دراسات

ناريمان عامر
بدرخان علي
محمد سامي الكيال
محمد ديبو

صادر عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS

11_1113
UNHCR